~~۱۳۹۹۸~~
۱۳۰۲۰

شرح هدایة الحکمة
قاضی حسین میبدی

میکرو فیلم تهیه شد
۱۳۸۱/۴/۲۶
آستان قدس
محمد صادق تجریدی
۶۷/۱۲/۱۱

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: کلام (حکمت) (کلام)
مصنف
مؤلف
خطی: نسخ ۱۲ سطر
چاپی
سال چاپ یا تحریر .... عدد اوراق ۱۷۷
جزء کتب: حکمت .... شماره خصوصی
شماره عمومی ~~[illegible]~~ ۱۳۰۲۰ شماره قبض
واقف: شیخ عبدالله مجتهد پور تاریخ وقف ۱۵/۵/۴۲
طول ۲۰ عرض ۱۱/۵ شماره صفحات
۱۳۰۲۰

وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات
المأخوذة في تعريفها وقد يقال نعلي هذا لا يكون
العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة
في الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان
الامور العامة هناك ليست بموضوعات بل
محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زايد
في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زايد
والمص رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق
لانه آلة لتحصيل جميع العلوم والثاني في الطبيعي
الثالث في الالهي بالمعنى الاعم وله شدة احتياج الى الطبيعي
فلهذا اخره عنه قيل اعرض عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة المبحوث عنها

كالدواير الموهومة م

في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان
الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل
وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور
الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر
ويخترعه الوهم فلا نم ابتناء الرياضي عليها
اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلابد
ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا
وهما قطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة
في حاق الوسط ويكون الحركة عليها اسرع
وهي المنطقة وان يفرض عن جنبيها دواير
صغار موازية لها يكون الحركة عليها ابطأ
بالقياس اليها بطوء متفاوتا جدا فما هو اقرب

الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم يكن موجودة
في الخارج الا انها امور موهومة متخيلة تخييلا
صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة
السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب
الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا في
الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلا
نم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض
كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء
والاجهة على الوجه المحسوس والرصود
بالالات وينكشف بها احوال الافلاك
والارض وما فيهما من دقايق الحكمة
وعجايب الفطرة بحيث تتحير الواقف عليها

القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة صح

سبحانك فقنا عذاب
النار ـه

في عظم مبدعهما قايلا ربنا ما خلقت هذا باطلا
ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الامر انه
موجود في نفسه فالامر هو الشيء ومحصله
ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر
مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار
متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض او لم
يوجد اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها
قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل
موجود في الخارج يكون موجودا في نفس
الامر بلا عكس كلي ومن الذهن من وجه لامكان
ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فيكون
موجودة في الذهن لا في نفس الامر ومثلها

يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة
فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما انسحبت
عناكب النسيان على القسم الاول ما كان
مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا
فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا
اكثر المباحث عما يرد على الشارحين ربنا
افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

القسم الثاني في الطبيعيات قيل اي في مباحث
الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان تفسر
بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول
مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي
موضوعها فالمآل واحد فما وجد اولوية

ماذكرت فاقول لانم ان المآل واحد فان
موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي
من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا
فليست مباحث الاجسام الطبيعية
مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من
الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات
على تلك الحيثية وان سلمناه فلا شك ان
مقصود المص بيان ان القسم الثاني في الحكمة
الطبيعية واذا امكن حمل كلامه على مقصوده
من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤل
اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما ياتي من قوله
القسم الثاني الالهيات على مباحث الحكمة

الالهية

الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها
على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان
الجسم الطبيعي هو جوهر قابل للانقسام في
الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان
ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف
على شيء لان القابل بالذات للانقسام في الجهات
الثلث منحصر في الجسم التعليمي اي الكم القايم بالجسم
الطبيعي الساري فيه في الجهات الثلث
وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة
يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة
ايضا وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام
منحصرة في الفلكيات والعنصريات

والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة
باحدهما الفن الاول فيما يعم الاجسام
اي الطبيعية وهي المتبادرة عند الاطلاق
الى الفهم واكثرهم على ان الاطلاق الجسم
على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك اللفظي
بان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة
فان كان جوهراً فطبيعي وان كان عرضاً فتعليمي
وهو مشتمل على عشرة فصول

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ويقال له الجوهر الفرد
ايضاً وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة
قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا
فرضاً والقسمة الوهمية ما هي بحسب

التوهم جزئياً والفرضية ما هو بحسب فرض العقل
كلياً فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان
هذا الامر اذ لا يتصور شيء لا يمكن للعقل
فرض قسمته غاية ما في الباب ان يكون المفروض
محالاً قلت المراد انه لا يقبل القسمة الفرضية
ان العقل لا يجوز القسمة فيه لانه لا يقدر
على تقدير قسمته ولا شك انه صالح للنزاع
لانا لو فرضنا جزءاً بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون
الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين او لا يكون
لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعاً
لكانت الاجزاء متداخلة وتداخل الجواهر
اي دخول بعضها في حيز بعض اخر بحيث يتحدان

في الوضع والحجم مح بالبديهة وايضا فلان
يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف
هف فليس كونه مانعا من تلاقيهما فانه
يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي
الطرف الاخر فينقسم لا محالة لا يقال
هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز
ان يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته نهايتان
هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت
النهايتان حالتين في محل احد بحسب الاشارة
فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الاخرى فيلزم الانقسام ولو وهما
اذ يمكن ح ان يتوهم فيه شيء كما تشهد به

التلاقي الطرفين وان كانتا
حالتين في محلين متمايزين
بحسب الاشارة فيلزم

البديهة ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين
فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او يلاقي
مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واحدا
منهما وبعضا من الاخر والاول مح والا
لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخرين
بل احد الاقسام الاخر فيلزم الانقسام
اي انقسام ما على الملتقى والكل وما على
الملتقى واحد الطرفين لا مح فينبغي ان يعلم
ان هذين الدليلين يدلان على بطلان
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزي وتجزيهما
بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع
جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالي

باطل لما فصل فكذا المقدمة ولا دلالة لهما على
بطلان وجود الجزء في نفسه اذ ليس لنا ان نقول
لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوع جزئين
جزئين او على ملتقاهما الاحتمال ان يقتضي
نوعه الانحصار في فرد فعلى هذا ناسب
ان يقال في صدد البحث فصل في ابطال تركب
الجسم من الاجزاء التي لا يتجزي وقولهم يمكن
اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه
بان يفرض الجزء بين الجسمين او على ملتقيهما
كما لا يخفى على ذوي الافهام **فصل**
في اثبات الهيولى ولا حاجة الى اثبات
الصورة الجسمية لانها هي الجوهر الممتد في
الجهات ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم

من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين
يحل احدهما في الاخر وانما قلنا من حيث هو جسم
لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع الجسم
جزءا اخر حالا مع الصورة الجسمية في الهيولى
ويسمى صورة نوعية وسيجيء بيانها والمراد من
الحلول اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة
الى احدهما عين الاشارة الى الاخر واعترض
عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على
حلول اعراض المجردات فيها لانها لا اشارة اليها
اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات
المجرد [illegible] غير الاشارة العقلية الى اعراضه
فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل

لا اتحاد في الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية
فانها تنتهي الى الحال والمحل الحسيين معا الثاني
انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها
كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في
الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة
الى ذي الطرف الثالث انه يلزم منه ان يكون
الاطراف المتداخلة عند تلاقيهما حالا بعضها
في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن
الثاني بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة
الى النقطة اشارة الى الخط الذي هي طرفه فان
الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة
عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا

موهوما آخذا من المشير منتهيا الى النقطة منه
فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو
المشار اليه فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك
النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا
سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك
الخط المشار اليه فكان خطا خرج من المشير
ورسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه و
الفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى
النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس
لكن الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا
منتهيا الى نقطة منه فتكون اشارة الى تلك
النقطة قصدا والى السطح والخط تبعا وقد يكون

امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه
فيكون ذلك الخط مشار اليه قصدا وبالذات
والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون
امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه
على السطح المشار اليه فيكون السطح مشار اليه
قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة
الى الجسم اما امتداد خطي منته الى نقطة منه
او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط
من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق السطح
الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه و
ينفذ من اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه
على الجسم المشار اليه انطباقا وهميا والحال في

تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس ما عرفت
ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة الى
المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة
اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة
الحسية امتداد خطي موهوم اخذا من المشير
منته الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف
ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في
الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد
من الاختصاص وهو منتف في الاطراف
المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور
ههنا ان لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه
نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض

بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء
في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد
الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض
في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات
واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر
في الصورة والعرض والمحل في المادة و
الموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان
حلولا عندهم بل صرح بعضهم بان هذا
التعريف صادق عليه اما اذا كان المكان
هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما
اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي مماسا
للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة

الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس و
الاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه نظرا لا
عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المكان
والمتمكن اشارة الى الآخر وقد يفهم من كلام المصنف في
الالهيات ان حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به و
ساريا فيه ورد عليه انه لا يصدق على حلول الاطراف
في محالها فان النقطة مثلا غير سارية فيها الا
يمكن ان يقال في كل جزء من الاول جزء من الاجزاء
وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق
الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا
للآخر والآخر منعوتا به والاول اعني الناعت
حال والثاني محل كالتعلق بين البياض والجسم

المقتضى لكون البياض نعتا والجسم منعوتا به فـ
الاولى بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل
من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالآخر
بحيث يكون الاول ناعتا والثاني منعوتا
وان لم يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا
كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان
اقول ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه
والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال
فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين البياض
والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم
ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك
والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل

١٥

الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك
لكنهم يكتفون لاثبات حلول شيء في آخر بمجرد
التعلق الناعت كما سيجيء سمي المحل الهيولى
الاولى والمادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى
لانها قد يطلق على الجسم الذي تركب منه جسم
آخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير
وتسمى بالهيولى الثانية والحال الصورة الجسمية
فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة
من الالهي فلم ذكرها المص ههنا قلت لانه سلك
في التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعي
على الالهي كما مر وكان موضوع الطبيعي الجسم
الطبيعي المتألف عن الهيولى والصورة فاورد

ويسمى هيولى ثانية

بلغ

تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع
وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها
عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ذكر
تلك المباحث من الالهي ان الاحوال المذكورة
فيها الاحتياج الى المادة في الوجود فان البحث
هناك اما عن وجود المادة والصورة
او عن تلازمهما وتشخصهما ولكل من ذلك غنى
عن المادة اقول هذا الكلام مبني على ان
الالهي علم باحوال اشياء لا يفتقر تلك الاشياء
في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه
ان يقال لا شبهة في ان الهيولى لا يفتقر فيهما
اليها ولا في ان الصورة لا تفتقر اليها في التعقل

والظاهر من عبارة اكثرهم انه علم باحوال اشياء لا يحتاج تلك الاشياء في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة صح

واما ان الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي
فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في
الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى
في التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور
وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانقسام
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه
متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فان
لم يكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذي
لا يتجزى او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل
القسمة الا في جهة واحدة او السطح الجوهري
وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين و
استحال وجودهما بمثل ما مر في نفي الجزء و

[illegible]

[illegible]

سيورده المص وان كانت اجزاؤها اجساما
ننقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الى جسم
لا مفصل فيه بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء
غير متناهية بالفعل وهو مح لانه يستلزم
ان يكون الجسم المركب منها غير متناهي المقدار
ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرح به
من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية
اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك
الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل
بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف
عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس
ما قال المتكلمون مح مطلقا فليس عندهم

من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج مح

معناه

١٣

معناه الا ان تاثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن
ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن
وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في لا تناهي الاعداد
فانها لا يصل الى حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا
هذا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام
القابلة الانفكاك يجب ان يكون متصلا في نفسه
بل غاية ما يلزم منه انه يجب انتهاؤها الى اجسام
لا مفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام
المتصلة التي ينتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك
غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد ذهب ذيمقراطيس
ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة لا يقبل القسمة
الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد

لاثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه خرط القتاد
وقيل لفظ اسقاط لفظ بعض عن المتن اقول
ليس له وجه فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور
هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك
الى اجسام متصله فان تم ان هذه الاجسام
المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك لا كلها متصل واحد
ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها
لان ذلك المتصل المناسب الانفصال على قوله فذلك
الجسم المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه
الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما
ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة

المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول
والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال
في حالة واحدة لان الاتصال اللازم للجسمية والصورة للمقدار م
فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت
هويتان اخريان والقابل وما يلزمه يجب وجوده
مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة
والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث
هويتين او عدم الاتصال عما من شانه هو فتعين
ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى
لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام
ان الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره
بعض المحققين من ان الجوهر الوحداني المتصل في

حد ذاته اذا كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى
قسمين اعداما لجسميته بالكليه وايجاد الجسمين
آخرين وذلك لان الجسم المتصل في حد ذاته
اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه الانفصال
وحصل جسمان هناك كل واحد منهما ذراع فلا يكون
ذلك المتصل الوحداني الذي كان ذراعين بلا مفصل
باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين
فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته
فقد عدم ذلك المتصل بالكليه ووجد متصلان
(العدم) آخران من كتم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين
المتصل الاول وهذين المتصلين ولا بد ان يكون
ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين لان لا يكون التفريق

اعداما بالكليه ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجودا
لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون
هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين
متصلا متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد
فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا
ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك
الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحدا بوحدته
ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا
او منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض و
اذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا
ومع المتعدد متصلا متعددا كان المتصل الواحد
والمتعدد مختصا به ناعتا له فيكون محلا للمتصل

الواحد حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال
فيكون جوهرا قاطعا لهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل
في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر
المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب
منهما اقول فيه بحث اذ لا بد لبيان حلول الصورة
الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت
للهيولى كما ان البياض نعت للجسم ولا يجدي ما ذكره من ان
الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة
والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالا
في العرض القايم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك
العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب بان حلول
العرض في شي يقتضي ان يكون الاول بعينه نعتا للثاني

وحلول الجوهر في الشي يقتضي ان يكون النعوت الثابتة للاول
بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة
لاتصاف العرض بجميع نعوته وقولهم الاختصاص
الناعت يشمل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب
المشائين كارسطو والشيخين ابي نصر وابي علي
واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول
فذهبوا الى ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته
قائم بذاته غير حال في شي اخر لكونه متحيزا بذاته وهو
الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركب فيه
بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال و
الانفصال مع بقائه في الحالين في ذاته وهو من جوهره
وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي

لانواع الجسم يسمّى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب

من الهيولى والصّورة وجب ان يكون الاجسام كلّها

مركبة من الهيولى والصّورة لان الطبيعة المقدارية

اى الصّورة الجسمية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل

او لم تكن والاول مح والا لاستحال حلولها في المحل

المستلزم لافتقارها اليه لان الغنى بذاته عن الشيء

استحال حلوله فيه فتعين افتقارها بذاتها الى المحل

فيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتى الافتقار

الذاتى لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا لذاته من المحل

ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له عن علة

وشارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين

فان الشيء اما ان يكون لذاته محتاجا الى محل اولا واذا لم يكن

محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا عنه فى حد ذاته

اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه

ان اراد منه ~~ما لا يكون~~ من المستغنى عن المحل فى حد ذاته

ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية

ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا لعدمه

وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل

سواء كان علة لعدم احتياجه اليه اولا فلا نم استحالة

حلول الصّورة فى الهيولى على تقدير غنى الذاتى لاحتمال

ان يكون غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب

من الهيولى والصّورة هذا الحكم موقوف على اثبات

ان الصّورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون

جنسا او عرضا عاما وح يجوز اختلاف مقتضاها

فی افرادها واستدل الشیخ فی الشفا علی ذلک بان
جسمیة اذا خالف جسمیة اخری کان ذلک لاجل
ان هذه حارة وتلک باردة او هذه لها طبیعة
فلکیة وتلک لها طبیعة عنصریة الی غیر ذلک من
الامور التی تلحق الجسمیة امر موجود فی الخارج و الطبیعة
الفلکیة مثلا موجود اخر قد انضاف هذه الطبیعة
فی الخارج الی طبیعة الجسمیة الممتازة عنها فی الوجود
بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لا یوجد فی الخارج
ما لم یتنوع بفصول ذاتیة بان یکون خطا او سطحا
مثلا وکل ما کان اختلافه بالخارجیات دون الفصول
کان طبیعة نوعیة وفیه نظر لجواز ان یکون جسمیة
الفلک المنضمة فی الخارج الی الطبیعة الفلکیة

من خارج فان الجسمیة م

مخالفة فی الحقیقة لجسمیة العناصر المنضمة فی
الخارج الی الطبیعة العنصریة ویکون مطلق الجسمیة
عرضا عاما او طبیعة جنسیة مشترکة بین الجسمیات
المتخالفة الحقایق واتحاد ما به التخالف بین الجسمین
فی تلک الامور الخارجة عنها المنضافة الیها بحسب
الخارج ممنوع لا بد له من الدلیل توهم ان الجسمیة
طبیعة نوعیة لکن لا یتم وجوب تساوی افرادها
فی الحاجة الی المادة وانما یکون کذلک لو کانت
محتاجة الی المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان یکون الاحتیاج
الیها للتشخص فان الطبیعة النوعیة مختلفة بالتشخصات
کما ان الطبیعة الجنسیة مختلفة بالفصول کما جاز
اختلاف مقتضی الطبیعة الجنسیة بحسب اختلاف

الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
بحسب خلاف التشخصات ويجاب بانا نعلم بالضرورة
ان الحاجة الى المادة ليس من جهة هذه الجسمية
وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هي طبيعة الجسمية
وهويتها فلما لم يكن للهوية دخل في الحاجة الى المادة
كان الحاجة الى المادة لا يعرضها الا لذاتها فتامل

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى
عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان
في المآل لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في
الهيولى فاما اذا كان متناهية في المقدار او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام ابعادها الابعاد
ولا يخلو عن بعد كلها متناهية والا لامكن ان نخرج

من مبدء واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا
مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا
الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه
محصورا بين حاصرين هف اعترض عليه الشيخ
في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين
غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى
غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد
زايد الى غير النهاية بل كل بعد تحته متناه الا بعد — فرض فهو لا يزيد على بعد
متناهية والزايد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون
متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية
مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد

وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد
فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين لزوما
لا سترة فيه وفيه نظر اذ الحج انما نشأ من فرض امرين
متناقضين كفرض وجوده وعدمه فان وجود خط واصل
بين الضلعين يتصل مع عدم تناهيهما فان الخط
الواصل بينهما انما يصل بين النقطتين منهما فهما
تتناهيان بتينك النقطتين كيف لا يكون كل منهما
محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل وقيل
لا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع
عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان
الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن
ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد

زيده
تشنيع

نقطه م

متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثل آ
خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض مثلا
على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة آ
كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج
لكان متساويا لكل من خطي آب آج حتى يكون آب ج
مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع
ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد
عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج
كبعدي ب ج عن آ ويكون كل من آد آه ذراعين
حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع
من مثلث آ د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز حتى يكون كل من

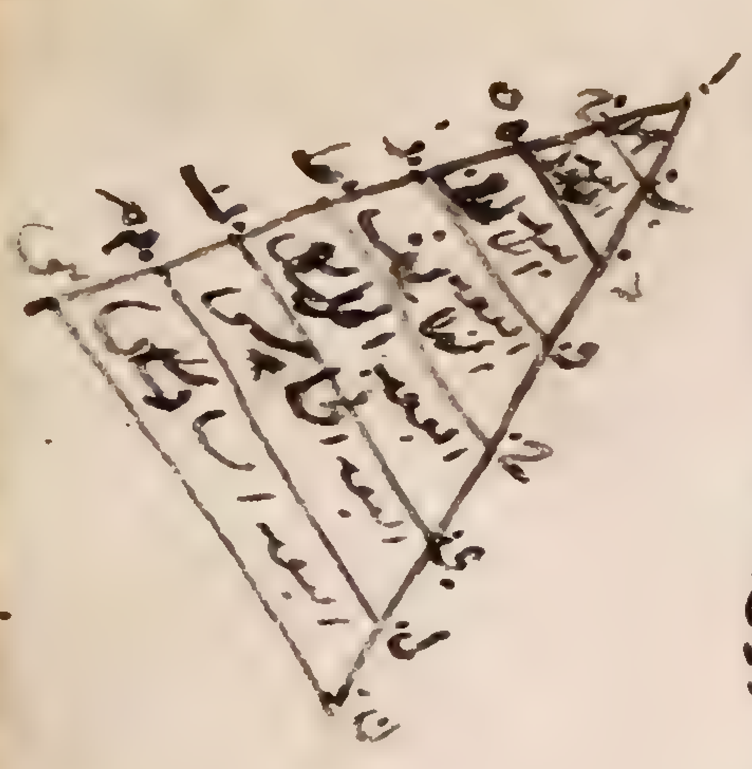

ونصل بينهما بخط و ز م

اضلاع آ ح ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك
ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ي ك
ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية
ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذي بعده
اعني د ه البعد الاول و ق ز البعد الثاني و ح ط
البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية
ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله
وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على
البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني
اعني و ز مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا
الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد ا
الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات

غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي
فوق بعد الاصل الثالثة ان كل جملة من تلك الزيا
الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق
الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد
فوق تلك الابعاد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد م
بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين
على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان
اللتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان
في البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل لان البعد الثالث م
على البعد الاول فيشتمل عليهما الابعاد
الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى
ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات

وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها صح

فنقول اذا امتد الخطان الخارجان من مبدأ
واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد
غير متناهية متزائدة بقدر واحد وهذا بحكم
المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية
بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد
الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد
المشتمل على الزيادات الغير المتناهية فيوجد
بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين
حاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة وانه
المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه
اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية
في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في

غير متناهيه م

لا يلزم من المقدمة الثالثة
وجود بعد واحد مشتمل على
تلك الزيادات الغير المتناهية
لانا لا نم انه م

بعدلجواز

بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد
حكما على الكل المجموع فان كل واحد من الانسان
يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع
ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود
في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا
موجودا وجب حصوله ايضا في بعد فيه بحث لانه
ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناه
فهو في بعد لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات
الغير المتناهية في بعد واحد وان اراد به
مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه
فلا نم ان كل مجموع في بعد واحد الثاني انه لا فائدة
في فرض تساوي الزيادات لان البعد المشتمل على

الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان
تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة
لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد يزيد
فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل
على غير متناهية بالضرورة وقد يتى التزايد على
سبيل التناقص لا يفيد المط اذ لا يجب ان يكون
البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة
غير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا خطا
بقدر شبر ونجعل البعد الاصل نصفه
ثم تنصف النصف الباقي وتزيد على البعد
الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم تنصف
النصف وتزيد على البعد الاول وتصير

بعدا ثانيا وهكذا يمكن تنصيف الباقي الى
غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما
لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على
جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل انقص
منه واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي
والتزايد فهو يفيد المط وانما اقتصر على الاول
لان المساوي موجود في التزايد فاذا علم
حصول المط من اعتبار المثل علم حصوله
من التزايد بطريق الاولى بدون العكس
وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة
الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام
الى الفعل مح فلو فرض خروج جميعها الى

الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار
يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء
غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون
ما لا يتناهى محصورا بين الحاصرين واما
انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت
متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود
فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة
من احاطة الحد الواحد او الحدود يين او
اكثر بالمقدار اي الجسم التعليمي والسطح
فان اطراف الخطوط اعني النقطة لا يتصور
احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا

بيان م

اي حدين

هو الاحا

هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها
على الاصح هيئة وكيفية عارضة للكم
من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر احاطة
غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا
محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه
محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة
بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر منها
خطان متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة
العارضة له بهذا الاعتبار هي الزاوية هذا
ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون المحيط
الكرة وامثاله شكلا والانسان يقول الشكل
هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاستواء

حاطة م

سواء كان احاطة

كانت ~~المقدار به~~ بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط — المقدار او احاطته بنفسه صح

الدايرة وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة

اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت

ذلك بما ذكر من الدليل لانه لو فرض تناهيها — اللاتناهي م

من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين

يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان متزايدين

الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجهما — امكان م

كذلك على اللاتناهي في العرض واقول لا حاجة

لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية — الى م

ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة

من جهة ذلك التناهي فينقل الكلام الى تلك

الهيئة وذلك الشكل اما ان يكون للجسمية

اي للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي

وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة

بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو

محال والا لامكن زواله اي العارض او الشكل — لما مر او بسبب عارض لها وهو ايضا محال صح

فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر

فتكون قابلة للانفصال وقد يقال لا نم ان تبدل

الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر — الشمعة م

المتصل المدور اذا كعب تغير شكله من غير

فصل واجيب بانه ان لم يكن هناك

انفصال فلا بد من الانفعال وهو لو لحق — المادة م

وتوضيحه على ما قرروه ان في الجسم فعلا

وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا

ومنفعلا ففى الجسم امران يفعل باحدهما

وينفعل بالآخر فالاعراض الانفعالية النفسى

تابعة للمادة والفعلية للصورة وهذا منقوض

اما اجمالا فبان النفس يفعل فيما تحتها من الابدان

وينفعل عما فوقها من المبادي العالية مع انها

غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون

الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين وكل

ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى

الصورة المناسبة ان يقال فهو مقارن للهيولى

فيكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة

لها هف لعلك تقول الحصر مم لاحتمال

ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها

اومع عا

اومع عارضها او للازمها مع عارضها او

لمجموع الثلثة او للمباين وحده اومع غيره فاقول

لو كان للاول لاجسام كلها متشكلة بشكل

واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية له

لامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين

فمعلوم بالضرورة انه علة لشكل معين

للصورة الا لرابطة خاصة هناك فاما ان

يكون مع الرابطة كافيا في تحقق

ذلك الشكل ولا ان كان ممتنع الزوال يستقل

التردد بين الامور المذكورة الى الرابطة

والا فيلزم المحذور ان كان كل من المباين

والمعاون ممتنع الزوال تلك الرابطة بين

النفس

لكانت

لايكون

وعلى الاول

الثانى قطعا وعلى الثانى

ان تشكل استند لامر خارج وحده

الخارج

ان يقول هذه الرابطة الى الجسمية مع لازمها او عارضها ومع الخارج والا امكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر

الامور والا فيلزم المحذور الثاني ولما كان
هذه الاحتمالات لا يرتبط بما ذكره المصنف باديء
لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين
الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا
فبزواله يزول الصورة ايضا ولا يبقى متشكله
آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدي والا لا
ان يكون علة للصورة على ما قرروه في مبحث اثبات (للعقل)
نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون
الشكل تشخص الصورة اللهم الا ان
الشكل علة التشخص كما ذهب اليه بعضهم
سيأتي الكلام فيه وقد يقال التوجيه
هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل

لابد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع
الاشكال على السوية فذلك المخصص اما
هو الجسمية او لازمها او عارضها او كا
مبني على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية
والصورة والاعراض والنفوس فايضة
عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم
ما اقاموا دليلا على القاعدة المذكورة على انهم
متزلزلون في تلك القاعدة فيستندون
الافعال الى غير العقل ايضا كما يظهر بادنى — الفعال م
بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية
والمزاج والميل **فصل في ان الهيولى لا
تتجرد** عن الصورة لانها لو تجردت

عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع اي
قابلة للاشارة الحسية او لا يكون لا سبيل الى
كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجرد
عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلا
نه ح اما ان ينقسم او لا سبيل الى الثاني لاصه
لان كل ما له وضع فهو منقسم اي قابل
للانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا
يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد المتبادر من عبارته
وهو ان كل شيء له وضع فهو قابل للانقسام
سواء كان جوهرا او عرضا لانهم قائلون
بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل
على ان كل جوهر ذي وضع فهو قابل

للانـ

للانقسام او لا دلالة على ان كل عرض ذي
وضع ايضا كذلك لانه لا امتناع في تداخل النقاط
فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام
وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر
وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة
الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة
بانها جزء للجسم الذي هو جوهر وهذا
مردود لان الهيئة المخصوصة جزء للسرير
مع انها عرض ولا سبيل الى الاول لانها
ح اما ان ينقسم في جهة واحدة فقط
فيكون خطا جوهريا او في جهتين فقط
فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات

فيكون جسما اقول لا يخ الكلام في هذا المقام
عن اضطراب لا شبهة في ان الشق الثاني
من الترديد الاول هو عديم الوضع مطلقا
فان اراد بالشق الاول ذات الوضع في
الجملة فلا نسلم ان ما له وضع في الجملة ومنقسم
في الجهات الثلث منحصر في الجسم وان اراد
ذات الوضع بالذات فمع عدم مساعدة
اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا اوجب
ايضا حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية
بناء على انها الجسم في بادي النظر كما حمله
الشارح المواقف في هذا المقام عليها
وهو غير ملائم مما سيجيء من انها لو كانت

منحصر
ملائم
لما سيجي

جسما كل

جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة وكل
واحد منهما بسيط اما انه لا يجوز ان يكون خطا
فلان وجود الخط على الاستقلال اي الجوهري
لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين تميز هما بعضهم
بالمستقيمي الاضلاع اقول هذا القيد مضر لنا
لانه لا يتم المط الا بابطال الخط الجوهري مطلقا
سواء كان مستقيما او غيره وهذا مخصوص
بابطال المستقيم منه على انه يكفي في ذلك استقامة
ضلع من كل منهما ولا حاجة الى استقامة جميع
اضلاعهما فان ما يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز ان
لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو مح لان
كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل

قيد

يوجب خلاف هذا فقيل المراد ان كل خطين فيهما
اعظم من احدهما في جهة الطول فيهما لكن ليس في
اجتماعهما في الطول بل في العرض وان اراد في جهة
العرض ممنوع اذ لا اعظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه
ان امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث
هي المقادير فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل
فيه بوجه من الوجوه وما له مقدار في جهة واحدة
فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وما له
مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من
تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وما له
مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه
بالكلية قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل

في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها اصلا
قلت الحكم بامتناع التداخل في الاجزاء التي لا
تتجزى انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على
هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام
بعضها الى بعض ما له مقدار في جهة فضلا
عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه اقول
اذا فرض الخط الجوهري بين الخطين جوهرين
بل بين جسمين فالتداخل هنالك ممتنع قطعا
كما صرح به شارح المواقف قدس الله سره حيث قال
لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التي لا تتجزى
ان بديهة العقل شاهدة بان المتحيزين بذاتهما
يمتنع ان يتداخلا مثلا بحيث يصير حجمهما معا

واحد منهما فقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع
التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها
من دونه لان تداخل تلك الاجزاء مح في نفسها سواء
تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال
البديهة يحكم بان تداخل الجواهر مح مطلقا
واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المعترض فلا
قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث
هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما
هو من حيث هي مقادير وقد يجاب عن اصل
الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع
الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل
الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين

فرضها

في احدهما المركبين المتداخلين معا الطول
من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا
بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض
انه متوسط هف واقول فساده ظ لان الناظر
معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد
اذا كانا متلاقيين في الطول واما اذا كانا متباينين
في العرض فلا ولا نجاير الا ان يحجب والا لانقسم
الخط في الجهتين لان مايلاقي منه احدهما
غير مايلاقي الاخر وهو مح واما انه لا يجوز
ان تكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا
انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب
يلاقيهما اولا وكل واحد منهما بط على ما مر

متماسين متلاقيين

يعني اذا فرض خط بين السطحين
فاما ان لا يحجب فيلزم التداخل
فاما ان يحجب فيلزم انقسام الخط
في جهتين الى اخره

يحجب

واما انه لا يجوز ان تكون جسما فلانها لو
كانت جسما لكانت مركبة من الهيولي والصورة
لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا
كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها
الجسمية وصارت ذات وضع بالضرورة فاما
ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع
الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون
بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها
ابدا واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم
يقبل الصورة لم يكن هيولي بل من المفارقات
وان تقبلها فلحوق الصورة ممكن بها
بحسب ذاتها والممكن لا يلزم منه مح لكن

عرو

عروض الصورة لها مستلزم للمح لا يقال الممتنع
بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات
كان عدم العقل يستلزم عدم الواجب
وممتنع بالذات لانا نقول الممتنع بالغير
يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع
فان استلزام عدم العقل عدم الواجب
من حيث انه ممتنع لوجود الواجب اما
بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور
فلا يستلزم المح والا لم يكن ممكنا بالذات
وههنا كذلك لان الهيولي المجردة اذا
اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع
وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه

يلزم منه مح وقد يجاب ايضا بان الكلام في هيولى
الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة في اصل
الفطرة غير منفكة عنها كما هي الان او كانت في
اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول
والثاني محال بالبديهة والثالث ايضا مح لان
حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لان
الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز
على السوية وكذا نسبة صورة الجسمية
فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت
في بعض الاحياز دون بعض يلزم الترجيح
بلا مرجح وهو مح واجيب بان الصورة النوعية
وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع

يستلزم

اجزائه

اجزائه واحدة فلا يكون مخصصا للهيولى بجزء
معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى
صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض
اجزاء المكان الكلي وايضا قد يكون الهيولى المجردة
هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير
الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت
في بعض الاحياز فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها
بجزء معين من اجزاء ذلك الجزء الحيز والصورة النوعية
لا يقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على
السواء فتخصص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي
نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا
ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة

نسبتها

المنفصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة
في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة
مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض
على هذا التقرير بان يقال ان الماء اذا انقلبت هواء
او على العكس صار المنقلب اولى بالموضع من اجزاء
الحيز الطبيعي لما انقلبت اليه مع تساوي نسبته اليهما
فلتكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز مع
تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق
يقتضي الوضع اللاحق ولا يكون ترجيحا بلا مرجح
اي اذا انقلبت مثلا جزء من الماء هواء فان كان
قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى
اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع والقرب مرجح

فالقرب

فيما استقر فيه م

للحصول م

فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء
بعد طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا
يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا
فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي تختلف
بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من
الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة
الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
ببعض الاحياز باقتضائه السكون في
المكان عند حصوله فيه والحركة اليه عند
خروجه عنه دون البعض بل يرانا
ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى
لانها قابلة ولا يكون فاعلة كما سيجيء وايضا هيولى

لما يجي

مشتركة

العناصر لانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ
لامور مختلفة فح اما ان يكون للجسمية العامة
اي الصورة الجسمية المتشابهة في جميع الاجسام
او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا
لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني
وهو المط لا يخفى عليك انه لابد لاختصاص
الاجسام بصورها النوعية من سبب وقد
ذهبوا الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية
لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة
فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها
استعدت لقبوله الصورة اللاحقة واما
في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة

مخالفة

مخالفة بالمهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة
فلكية لا يقبل الا الصورة التي حصلت فيها او
قيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص في الاثار
العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل
كيفية كانت موصوفة اخرى لاجلها استعدت

بكيفية صح

لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان
مادة كل فلك لا يقبل الا كيفيتها الحاصلة
لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة النوعية
وقد يجاب بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار
مخالفة لحقيقة الماء فلابد من اختلافهما
بامر جوهري مختص واعلم ان دليلهم لو تم لدل

من امر

على ان لاثار الاجسام مبدأ فيها اولا ذلك

اما

المبدأ واحدا ومتعددا فلا دلالة عليه ولعلهم انما
اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزايد
فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد
عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات
في الواحد والصورة النوعية وان كانت
امرا واحدا لذاتها الا انها متعددة الجهات
يقتضي بكل جهة ما يناسبها هذا ما يرتفع
بها الاشتباه في كيفية التلازم المذكور
للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست
علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل
قبل وجود الصورة لما مر اراد ان الهيولى

لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان
الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها
عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى
لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها
لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا واما انها
[illegible] على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم
[illegible] اراد انها لا يتقدم على الصورة
[illegible] زمانيا مما مر ح ان اراد بقوله والعلة
الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله
انها يجب تقدمها على المعلول بالذات فمسلم
لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد
انها يجب تقدمها بالزمان فممنوع فان الواجب

والعقل الاول متساويان بحسب الزمان
والصورة ايض ليست علة للهيولي لان
الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او للشكل
بالشكل قيل لانها ليست علة فاعلية
والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل
على مابيناه ولا علة قابلية لان القابل هو
الهيولي فلا يتقدم بوجوب وجودها
الفايض عن العلة المفارقة على الشكل
فوجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف
عليه ايه ان يتوقف عليه اقول فيه نظر لانه لا يلزم
لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم من نفي تقدمها
على الشكل وايضا المذكور فيما سبق هو ان

الصورة

الصورة لو كانت علة تامة للشكل لزم الاشتراك
المذكور لانها لو كانت علة فالعلية له لزم
ذلك بل هو خلاف الواقع وتحقيق الشكل
هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد
او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة
عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو
متاخر عن وجود المقدار الذي هو
المحدود وهو متاخر عن الجسم المتأخر
عن الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء
فاذن الشكل متاخر عن الصورة بهذه
المراتب فكيف يتوانيهما مع الشكل او متاخر
عنه واجاب المحقق الطوسي بان هذا

مخصصة للشكل المعين بالعلية الفاعلية

عنه المحقق

البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية
الصورة لا عن الصورة المتشخصة
والذي ندعيه عدم تأخر الشكل عن
الصورة المتشخصة لاحتياجها في
تشخصها الى التناهي والتشكل ولا
لا يحتاج الشكل في تشخصه الى ما تأخر
عن ماهيه كالجسم المحتاج الى الاين و
الموضع المتأخرين عنه فاذن التنا
والتشكل غير متأخرين عن الصورة
المتشخصة من حيث هو متشخص و
ان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا
والاولى ان نقول لان الصو

متأخر عن الشكل قطعا ولقايل ان يكون
يقول احتياج الصورة في تشخصها اليهما
غير معقول لانه ان كان الى الجزئي منهما لزم
التشخص لزواله وليس كذلك فان الشمعة
باقية مع تبدل افراد التناهي والتشكل عليها
وان كان الى الكلي فكذلك باطل قطعا فانا نعلم انا
نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلي مثلا
الى الصورة لا يفيدها تشخصها والشكل
لا يوجد قبل الهيولى فهي اما متقدمة عليه و
معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
لكانت متقدمة على الشكل بالذات و معه
بحكم المتقدمة الثانية فكانت الصورة

متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم
على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء
متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى و
انت تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء
متقدم على ذلك الشيء لا يظهر صحته في التقدم
والمعية الذاتيتين وقد يقال الهيولى متقدمة
على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما
هو بمشاركة الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة
الممنوعة فان وجود كل منهما عن سبب
منفصل هذا مبني على ما زعموا من ان المتلازمين
يجب ان يكون احدهما علة موجبة للآخر
او يكونا معلولي علة واحدة موجبة لهما

يستحق

يستحق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف
المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزء
اخيرا منها فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس
واحد المعلولين يستلزم وهي المعلول الآخر
وبالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر في
العلة الموجبة الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن
احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم
يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم امكان
انفراد احدهما عن الآخر وهو ظ وان لم يعتبر فيها
لم يلزم ان يكون الهيولى فاعلية على تقدير
كونها موجبة فلا يكون وصفا لعلة با
فيما سبق مناسبا للمقام وليست الهيولى

غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تقوم بالفعل بدون الصورة بدون ما
هيتها فهي يستحفظ المادة بتوارد افرادها
لم يقترن عليها ولو زالت الصورة عنها ولم تقترن صورة
اخرى بها عدمت المادة فتلك الصور
المتواردة عليها كالدعايم يزال واحدة منها
عن السقف ويقام مقامها دعامة اخرى
فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب
تلك الدعايم وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا تنفك
بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى
يفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها اقول

فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات
ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت
الى م الصورة ايضا مفتقرة الهيولى فيه لما تبين ايضا
ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى
هذا م و[illegible] مناف لما سبق من ان الصورة
للعلة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج
اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى
الى الصورة في الوجود لكانت الصورة
علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى
مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة
المتشخصة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى
المتشخصة والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة

ليست علة للهيولى فى تشكلها قبل
ولما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم
دور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون
الهيولى مفتقرة الى الصورة فى التشكل وبالعكس
ان يحتاج كل منهما الا فى ذاتها فى تشكلها
الى ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد يجاب
بان احديهما اذا كانت علة لتشكل الاخرى فهى
من حيث انها متشخصة تكون متقدمة
على الشكل الاخرى ومن متشخصاتها
الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة
فلو انعكس الامر دار والحق ان الشكل ليس
متشخصا بمعنى انه يفيد الهذية بل بمعنى انه

لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة
يجب ان يكون بذاتها وتشخصها الا بلوازمها ولا يتوهم
ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم
فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات
مع استحالة تقدمه على نفسه

فصل

فى المكان وهو ما الخلاء اراد به البعد المجرد
عن المادة واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالى
عن الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوى
المماس للسطح لان الجسم بكليته فى مكانه ما له
فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة
ان يكون المنقسم فى جميع الجهات حاصلا بتمامه
فيما لا ينقسم ولا يكون امرا منقسما فى جهة واحدة

فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو
اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول
يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري و
لا يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل
بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح
الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن تماما له
فهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر
من المحوي وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني
يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا
للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما
على الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي
هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم

ويملاه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين
واما ان يكون امرا موجودا ولا يكون بعدا ماديا قائما — يجوز ان
بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام
فهو بعد مجرد وهو مذهب الاشراقيين ويسمونه — الاشراقيين
بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه البديهة و
صحفه بعضهم بالمقطور بالقاف اي بعد له الاقطار
ويجب ان يكون جوهرا قائما بذاته وتوارد المتمكنات
عليه مع بقائه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين
اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل اشارة حسية — والاجسام
التي هي جواهر كثيفة فح يكون الاقسام الاولية
للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول
باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لاشياء — فمعنى الثاني

محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل
الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء بين
الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل
الزيادة والنقصان لسنحاله ان يكون لا شيئا
محضا قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على
فرض وجوده ولا يلزم منه الا الوجود
الفرض واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم
وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل
مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد
الترديد بين اللاشئ في الخارج والموجود فيه
كما هو الظاهر فالعادة جارية بابطال مذهبي
المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما شقي

من الترديد الاول والثاني بالثاني فيلزم ان ما ذكره لا
يدل على انه لا شيئا محضا في نفس الامر وان اراد الترديد
بين اللاشئ في نفس الامر والموجود فيها فيتسع دائرة
المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه
لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا
عن المحل والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف
لتجرده فاستحال اقترانه به اي على وجه افتقار
هف لانه مفتقر اليه في الاجسام وفيه بحث
لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة
جواهر وعلى عدم الواسط بين الحاجة والغنى
الذاتيين وكلاهما ممنوعان **فصل** في الحيز كل جسم
فله حيز طبيعي قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه

بالاول م
على انه ليس لاشيئا في الخارج بل يدل م
مع ان الابعاد المادية اعراض والمجردة م

جسم وليس له حيز على تفسيره اى السطح الباطن
من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى
اذ ليس وراءه جسم آخر نعم له وضع ومحاذاة بالنسبة
الى ما فى جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم
ما يتميز به الاجسام فى الاشارة الحسية وهو اعم
من المكان لتناوله الوضع الذى يمتاز به المحدد عن غيره
فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس فى مكان ولا بعد
فى ان يكون الحالة التى يتميز فى الاشارة الحسية
عن غيره طبيعية له وان لم يكن شئ من اوضاعه
ونسبه بالقياس الى ما تحته امرا طبيعيا فان قلت هذا
مناف لما صرح به المحقق فى شرح الاشارات
من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك

لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوى
وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير
واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول
بالمتحيز الذى لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز
للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح
الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى
اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان
حيث قال فى موضع من الطبيعيات الشفاء لا جسم
الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع وترتيب
وفى موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعى فان كان ذا
مكان كان حيزه مكانا لانا لو فرضنا عدم تاثير
القواسر ايضا اى من خارج واغا فسرنا القاسر بذلك

اى الامور الخارجة
لكان فى حيز معين بالضرورة
وذلك الحيز اما ان يستحقه
الجسم لذاته او لقاسر

اذ لو كان المراد منه ما كان تأسيسه على خلاف
مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لا سبيل
الى الثاني لانا لو فرضنا عدم القواسر فاذا لم يتحقق
اذ لا يمكن استناده الى الجسمية المشتركة لان
نسبتها الى الاحياز كلها بالسوية ولا الى الهيولى
لانها انما تعين للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق
فتعين استناده الى امر داخل فيه مختص به اعني
الطبيعة وهو المط فان قلت تأثير الفاعل فيه ان كان
من الامور الخارجة التي تفرض خلوه عنها فلا نم انه
عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون
حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز
ان يكون حصوله في مكان معين من فاعله لان الاين

من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير
في وجود شيء بدون تحقق التأثير فيما هو لازم
وجوده فان الفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان
معين لا نم قلت هذا وارد على القائل بان المكان
هو البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع
ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحدد وارد
عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت
ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان
تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الا
ستدلال بها على ان له مكانا طبيعيا بحسب
نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على
ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان

ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان
له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما وخلى
مع طبعه فاما ان يطلب الثاني ولا فان طلب
الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل
فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد
فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني
يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه
ليس طالبا له حين ما خلى وطبعه وقد فرضناه
طبيعيا هف اورد عليه بان عدم الطلب للمكان
يسبب انه وجد مكانا طبيعيا اخر لا يقدح
في كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب
المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا للمكان

هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد لجسم
حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في
احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل بط اما الاول
فظ واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث
فلانه ح اما ان يكون على سمت الحيزين او لا يكون
عليه وح اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة بينهما
فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني
وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لاتمام كلام
المص الى هذا التطويل فان محصله انه لو كان
لجسم حيزان طبيعيان لامكن حصوله في احدهما واحد

فالتالي بط اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف فكذا
المقدم فصل في الشكل كل جسم فله
شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه
فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم
فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما
ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد
او حدود فيكون متشكلا وقد مر ما فيه
فتذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي
لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي الامور الخارجة
لكان على شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون
للطبيعة او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا
عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط

اورد

اورد عليه ان شكل الجسم يتوقف على تناهي
ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي
ابعاده ولا يستلزمه من حيث هي وما يعرض
للشيء بواسطة ليست هي مستندة الى ذاته
ولا لازمة له من حيث هو لا يكون عارضا
له لذاته وهذا بعينه وارد في المكان بمعنى السطح
فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود
جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف
المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه
موقوف على حصوله وهو وان لم يستند الى
ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو
فصل في الحركة والسكون اما الحركة فهي

الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل
بيانه ان الشئ الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة
من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم
ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو
اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود
الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالبارى عز اسمه
والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها
من حيث انه بالقوة يخرج من القوة الى الفعل وذلك
الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون
والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية
كانت للماء بالقوة فخرج منها الى الفعل دفعة
واحدة او على التدريج وهو الحركة اقول فيه

بحيث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن
لها قبلها خروج عن القوة الى الفعل باعتبار تلك
الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا
وفسادا واما ثانيا فلان الانتقال والتي دفعي عند
بعضهم مع انه ليس كونا ولا فسادا قال ارسطو
الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اي حد
من حدود المسافة يفرض لا يكون هو
قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه
ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة حقيقية شخصية
موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى يستلزم
اختلاف نسبة المتحرك الى حدود المسافة
فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك

في الحركة والفعل والانفعال ص

الحس شيا لترفبا ستمرارها وسيلانها نفعل في الخيال
امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع
فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الجزء الثاني في الخيال
قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه تخيل امر
ممتد منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة
النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك
فيرى لذلك خطا او دايرة والحركة بهذا المعنى
لا وجود لها الا في التوهم لان المتحرك ما لم
يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل
فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم
الحركة عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير
متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانهما الحركة

والتقابل

والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون
هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل
بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك
غير جسميته اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لكان كل جسم متحركا على الدوام والتالي كاذب
فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة
هي فيها على اربعة اقسام معنى وقوع الحركة في مقولة
هو ان الموضوع يتحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع
اخر منها او من صنف الى صنف او من فرد الى فرد
الحركة في الكم كالنمو وهو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية
للجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار
بنسبة طبيعية بخلاف السمن فانه زيادة في

في الاجزاء الذائبة والاجزاء الاصلية في بعض
الحيوانات هم المتولدة من المني كالعظم والعصب
والرباط والزائدة فيه هي المتولدة من الدم كاللحم
والشحم والسمن والذبول هو انتقاص حجم
الاجزاء الاصلية للجسم عما ينفصل عنه في جميع
الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص
عن الاجزاء الزائدة فقد عد العلامة في شرح القانون
ملا قطب شيرازي
السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية
وههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امرا
واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة
وظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول لا
يتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو

لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير
انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر اخر
منضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار
الصغير سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا
المقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان
له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض
لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير والصغير
الكبير في حالتي النمو والذبول متغايران فليسا
من الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال
فتنحصر في التخلخل والتكاثف وارادوا
بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان
ينضم اليه غيره والتكاثف ان ينقص مقدار الجسم

من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل
على الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويدا
خلها جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف
على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث
يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن الملفوف
بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وما دل
على تحققهما ان القارورة الضيقة الرأس اذا كبت
على الماء فلا يدخلها اصلا فاذا مصت مصا
قويا ثم كبت عليه فدخلها وذلك الخلاء
حدث فيها بالمص لامتناعه بل لان المص اخرج
بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا
فكبر حجمه بحيث شغل مكان الخارج ايضا ثم

اوجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه وعاد
ينطبع الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل
فيه الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظ
ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان التجربة
شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت على الماء
الحار جدا يدخل فيها وحركة في الكيف كتسخن الماء
وتبرده مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة
استحالة وحركة في الاين وهو انتقال الجسم من مكان
الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج
يسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم
حركة على سبيل الاستدارة فان كل واحد من اجزائه
مكانه لو كان له مكان ويلازم كله مكانه فقد

يباين اي يفارق كل واحد من اجزا...

اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التد
واقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة
فى الوضع هى الانتقال من وضع الى اخر تدريجا
ولا نسلم ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره فان الفا
اذا فعد ينتقل من وضع الى وضع مع انه لا يتحرك
على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لا ينافى
والاظهر ان الحركة واقعة فى بواقى مقولات العرض
ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان ماء اشد
سخونة من ماء اخر تحرك فى الكيف حتى صار سخو
اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل
من نوع من الاضافة اعنى الاشدية الى نوع اخر منها
اعنى الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان

جسم فى مكان اعلى تحرك فى الاين حتى صار فى مكان
اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم اخر ثم تحرك
فى الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على
اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس
اوضاعه فقد انتقل الجسم فى هذه الصورة ايضا
من اضافة الى اخرى كذلك تدريجا واما الملك فلان
العمامة اذا تحركت الى النزول والصعود فلا شك
انه تتغير حالتها بالتدريج لحركتها فى الاين
واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم
من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك من
الى اقوى منه كذلك وانه اذا زاد الاستعداد
فى قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ فى الشفاء

يشبه ان يكون الانتقال فی متی دفعيا اذ الا
نتقال من سنة الی سنة ومن شهور الی شهر يكون
دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها
بعض والفصل المشترك بينهما هو الان فاذا فرض
زمانان يشتركان فی آن فقبل ذلك الان يستمر
للموضوع متاه بالقياس الی الزمان الاول وبعده
يستمر له متاه بالقياس الی الزمان الثانی وذلك
الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثانی
فلا تدريج فی الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين
اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون
الانتقال من بعض تلك الاجزاء الی بعض دفعيا
ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة

كان الانتقال من احدهما الی الاخر تدريجيا
فكذا الحال فی الانتقال من زمان الی زمان اخر بينهما
زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون الحركة حاصلة
فيه بالحقيقة اولا بل تكون الحركة حاصلة فی شیء آخر
يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشیء والحركة
المنسوبة الی الاول يسمی ذاتية والمنسوبة الی الثانی
يسمی عرضية كحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية
اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة
اقول ان اراد بها الميل فلا يلايم قوله واما ان يكون
مستفادة من خارج ای من متميز عن المتحرك
فی الاشارة الحسية اولا يكون وان اراد بها
الميل فلا يلايم قوله فان لم يكن مستفادة من خارج

تدريجيا لا دفعيا وتقول انما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة صح

مبدا م

فامان يكون لها شعورا او لا يكون اذ دليل على ما ذكره
الشيخ فى رسالة الحدود وكيفية بها يكون الجسم
مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعا
فان حملت على الاول فالمراد تحريكها وان حمل
على الثانى فالمراد ان يكون لمبدئها شعور او الحمل
على الاول وليحيا العبارة فان كان لها شعور
قيل مجرد الشعور لا يكفى فى كون الحركة
ارادية كما فى الساقط من علو مع شعوره بسقوطه
بل اذا كان لها شعور او ارادة وهى الحركة الارادية
اقول هذا مدفوع بان مبدء الميل هناك هو
الطبيعة ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعورا
وان لم يكن لها شعور وهى الحركة الطبيعيه

وان كانت مستفادة من خارج وهى الحركة القسرية فيه
اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسورة
لا القاسر والا لزم من انعدامه انعدامها بل هو معد

الفصل

فى الزمان اذا فرضنا حركة واقعة
فى مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأنا معها
حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا فى الاخذ والترك
الاولى ترك الاخذ لتكراره وجدت البطيئة
قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة
قاطعة لمسافة اكثر واذا كان كذلك كان بين الاخذ
السريعة وتركها امكان اى امر واحد غير
المسافتين والحركتين ممتد يسع قطع مسافة
اقل منها ببطوء معين قال الامام هذا مبنى

على وجود حركتين يبتديان معا وينتهيان معا
وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التى
لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم
الدور وايضا هذا مبنى على وجود حركتين احديهما
اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة
والبطؤ الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور اخر
واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم
به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات
والايام والشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته
المخصوصة اعنى كونه كما ومقدار الحركة ولا
شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا فى ثبوت
المعية والسرعة والبطؤ فلا دور واقول

يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة
والبطؤ وان توقف على ثبوت الزمان فى نفس
الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم
بهذا حتى يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا فى الاخذ
والترك لتفاوت امكانهما وغير ثابت
اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه
يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة
فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان
مقدار الحركة وهى كما انها واقعة فى الزمان واقعة
فى المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع
اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا

اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث
في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس وانت
تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون
الحاصل في احدهما حاصلا في الاخر فههنا امكان
متقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان وفي المباحث
المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما
امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق
للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن ايضا والثاني
امر متوهم لا وجود له في الخارج فانه كالحركة
بمعنى التوسط يفعل الحركة بمعنى القطع كذلك
ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم
مثلها يفعل بسيلانه امرا ممتدا موهوما مطابقا

للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه كم لقبوله
الزيادة والنقصان وليس مركبا من آنات متتالية
لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها الحركة
فلو تركب منها لتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف على
ان يكون كما وهو موقوف على ان يكون قابلا
للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع ولا
يخلو اما ان يكون مقدارا لهيئة قارة المناسب
ان يقول لامر قار او لهيئة غير قارة ليتم الحصر
فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود
شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد
والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تشتمل الجواهر

اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول
فى الهيئه والعروض فى العرض لا سبيل الى الاول
لان الزمان غير قار وما لا يكون قار لا يكون
مقدار الهيئة قاره والا لتحقق الشئ بدون مقداره
فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة
فهى الحركة وسيجئ زيادة بيان له فى الفلكيات
ونقول ايضا ان الزمان لا بداية ولا نهاية له لانه
لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية
لا يوجد مع البعدية وكل قبلية لا يوجد مع البعدية
فهى زمانية قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان
بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى
التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق

والتأخر

فالزمان مقدار الحركة

والمتاخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا
لزم ان يكون الامس فى زمان متقدم واليوم فى زمان
متأخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين
ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق
بعضها على بعض وانه محال بالضرورة وقد يجوز
ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانى
وقد يجاب بان التقدم الزمانى لا يقتضى ان يكون
كل من المتقدم والمتاخر فى زمان مغاير له بل يقتضى
ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع
القبل معها البعد فان هذه القبلية لا يوجد
بدون الزمان فان لم يكن شئ من المتقدم والمتأخر
زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما

زمانا والاخر ليس بزمان احتيج في الاخر الى الزمان

دون الاول واذ كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج

في شيء منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية

المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات

ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك

انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود العمرو

اتجه ان يقال لما ذا قلت انه متقدم عليه

فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة

الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على

هذه اتجه ايضا بان يقال لم قلت ان تلك

متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت

امس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لما

ذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع

السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انما

هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم

لفظ امس كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظة

الغد فلو قيل لما ذا قلت امس متقدم على اليوم

كان كما لو قيل لما ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم

على الزمان المتاخر وهذا ما يعد سخيفا وكما

ان انقطاع السؤال عند قولنا تلك في الزمان

المتقدم كانت وهذه كانت في الزمان المتاخر

لا يدل على ان التقدم عرض اولي للزمان فكذا انقطاع

السؤال فيما عند ما ذكرتم لا يدل عليه

ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم

الواسطة فى الاثبات لا فى الثبوت وهذا هو
المطا كما لا يخفى فيكون قبل الزمان زمان هف
ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية
لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون
بعد الزمان زمان هف الفن الثانى فى
الفلكيات وفيه ثمانية فصول الاول
فى اثبات كون الفلك مستديرا وبيان ان ههنا
جهتين لا يتبدلان احديهما فوق والاخرى
تحت فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلى
راسه فوقا وما يلى رجله تحتا بل صار راسه
من تحته ورجله من فوقه بخلاف باقى الجهات
فان المتوجه الى المشرق قدامه والمغرب خلفه

والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه
الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه
وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق
على منتهى الاشارة الحسية ومنتهى الحركة
المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة
الفوق هى محدب الفلك الاعظم لانه
منتهى الاشارة الحسية ومقطعها وبالنظر
الى الثانى قيل هى مقعر فلك القمر لانه منتهى
الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان
الاشارة اذا تعدت من فلك القمر كانت
الى جهة الفوق قطعا لكونها اخذة من جهة
التحت متوجه الى ما يقابلها والمشهور انها

ست وسبب الشهرة امران عامى وخاصى
اما العامى فهو ان الانسان يحيط به
جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس
وقدم فالجانب الذى هو الاقوى فى الغالب
يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يحاذى وجهه
قداما ومقابله خلفا وما يلى رأسه بالطبع فوقا
ومقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوا ما ذكر
وقفوا وهاهم على هذه الجهات الست
واعتبروها فى ساير الحيوانات ايضا
لكنهم جعلوا الفوق ما يلى ظهورها بالطبع
وما يقابله التحت ثم عمموا اعتبارها فى ساير الاجسام
وان لم يكن اجزاؤها متمايزة على الوجه المذكورة

واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض
فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوايم ولكل
بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست
الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف
على اعتبار الاجزاء المتميزة فى الجسم فطرفا
الامتداد الطولى يسميهما الانسان
باعتبار طول قامته حين هو قايم بالفوق
والتحت وطرفا الامتداد العرضى قامته يسمى باعتبار عرض م
باليمين والشمال وطرفا الامتداد الباقى
يسميهما اخر قامته بالقدام والخلف باعتبار م
فالاعتبار الخاصى مشتمل على اعتبار العامى
مع زيادة هى تقاطع الابعاد على قوايم ولا

ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبار
هم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتداد
على بعض مما لا يجب فى اعتبار الجهات
واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية
لامكان ان نفرض فى جسم واحد بالقياس
الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية
وكل واحد منها موجودة قيل فيه اشكال
لانهم قالوا جهة التحت هى المركز
الذى هو نقطة موهومة فلا يكون موجودة ذات وضع
واقول كانهم ارادوا الموجود فى نفس الامر ذات
وضع غير منقسمة فى امتداد ماخذ الحركة
ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا

وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع
لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة
اليها قديقا لانهم ذهبوا الى ان الخطوط
ليست مركبة من النقط ولا السطوح
من الخطوط بل هى متصلة فى انفسها لا انفصال متصلة م
فيها بالفعل مع انهم جوزوا الاشارة الحسية
الى النقطة المتوهمة فى وسط الخط والى
المتوهم فى وسط السطح فلا يلزم كون
المشار اليه بالاشارة الحسية موجودة فى الخارج
بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود
المحل الذى يتوهم المشار اليه فيه ولما
امكن اتجاه المتحرك اليها قيل بالوصول

عنهام اليها او القرب وانما قيد الاتجاه بما لامكان

المتحرك مستعلم انجاه ولنما قيد الاتجاه بما لاامكن اتجاه

المتحرك الى معدوم يقصد بالحركة تحصيله

كما فى الحركة الكيفية وههنا بحث لا يمكن ايضا

اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند

القائل بان المكان هو السطح وانما قلنا انهما

غير منقسم فى ذلك الامتداد لانها لو

انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب

الجزءين وتحرك فلا يجوز حركته فى الجهة

لانها ما منه الحركة او ما اليه فلو كان الحركة ماضنه بدله

فى الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وانه

مح وح فاما ان يتحرك من المقصد يعنى الجهة

اوا

عم

اح

اولى الى المقصد يكن ابعد الجزءين من الجهة والا لكانت فان تحرك عن المقصد لم

الحركة اليه حركة الى جهة وان تحرك الى المقصد

لم يكن اقرب الجزءين من الجهة والا لكانت الحركة

منه حركة من الجهة اقول انما هذا الكلام موقوف

على تسليم امتناع الحركة فى الجهة كما اشرنا

اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا التزييد

لان انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة

فيها اذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات

والا لكانت جوهرا فكانت بالذات انقسام قابل قابلة

فى جميع الجهات كما مر فح لا بد لها من امر

يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان تكون

قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق

اعنی السطح الاعلی من الفلك الاعظم
وان كانت قائمة بالمحدد الاان جهة
التحت اعنی المركز ليست قائمة به وان كان
تحدد المركز وتعين وضعه بما تحدد بالمحدد
ايضا فنقول تحدد الجهات ليس فی خلاء
لاستحالته ولا فی ملاء متشابه والا لما كانت
الجهات مختلفين بالطبع لان الملاء المتشابه
لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع فلا يكون
احديهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى
متروكة لذلك البعض ههنا لان النار والهواء
لهما آلبان بالطبع للفوق وهاربان عن التحت طالبان
والارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات

فی طرف

فی الطراف وغايات خارجة عن الملاء المتشابه
قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات
ليس فی داخل نحن الملاء المتشابه فاذن هو
فی اطراف وغايات خارجة عن الملاء المتشابه
ومتحصلة به وقيل بعض المحققين المراد بالملاء
المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور متخالفة
الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقية وبعضها
جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم
الذی لا يكون متناهيا الان المتناهی يوجد
فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح
والخطوط والنقاط وانما تعرضوا للملاء المتشابه
تنبيها علی ان اثبات محدد الجهات

لايتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام
على كل من التوجيهين لايخ عن تمحل كما يظهر
بادنى تأمل ومتى كان كذلك كان تحددها
بجسم كري لان تحددها اما ان يكون
بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم
واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم
الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل
غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن (لا وجهة السفل)
ان يتصور هناك ما هو ابعد منه والا لبدلت
جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصار فوقا
بالقياس الى ذلك البعد ولا يتحدد به
اي بغير الجسم الكري غاية البعد كان

البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد
غايته اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان كل ما يفرض
انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض
ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة
السفل بخلاف الكرة فانه يتحدد بمركزها غاية البعد
الداخل فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم
الكري ايضا لانهما جهتان متقابلتان متقابلة
في الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو
ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة
عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد
المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط
اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين

بالجسم الكرى لما وقعتا على ابلغ وجوه المقا

قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو

كون احدهما ابعد الابعاد المفروضة عن الا

كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفرضة

عن الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان باحسا

متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض

والا لم يتعين بها غاية البعد عن المجموع لان

ماهو ابعد من بعضها فى الامتداد الواصل

بينهما فهو اقرب من الاخرى وكل ما يفرض غاية

البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع

لكونها غاية القرب من البعض الاخر والمناسب

ان يقول لان البعد عن الجسم الا اذا كان خارجا

عنه فالبعد عنه الى اين فيجب ان يكون بعضها

محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب

ان يكون كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو

كاف فى تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيط

ويقع المحاط حشوا لا دخل له فى التحديد ولا بد

ان يكون المحدد محيطا بساير الاجسام اذ

لو كان وراءه جسم لما كانت جهة الفوق

القاطع به منتهى الاشارة فحصل المطلوب وانت

تعلم ان ما ذكرناه لو تم لدل على كروية جسم

محدد للفوق والتحت محيطا بساير الاجسام

وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع

الافلاك وكذا احوال المسئلة فى الفصول الاتية

فلا تغفل فصل في ان الفلك بسيط
اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع
بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر
ايضا وقد يطلق البسيط على ثلثة معان اخر
الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة
الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر
والافلاك والاعضاء المتشابهة
كالعظم والثاني ما يكون كل جزء مقداري
منه بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم
والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك
والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية
هي العناصر والاشياء كها في اسمايها او حدودها

الثالث

الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه
بحسب الحس مساويا للكل في الاسم والحد
فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة
دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة
اي الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
واما الحركة الجولية تتطايرها فانها يسمى
مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به
بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا
اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل
ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه
بها فانه يتجه الى جهة وتارك الاخرى وكل
ما هذا شانه فالجهات متحققة قبله لا به

فيه نظر اذ لا يلزم من ذلك الاتحاد الجهات
قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المح ان يتحدد
الجهات قبل وجوده فالاولى الاقتصار
على ان يقال الجهات لا يكون متحددة به
والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات
فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى
كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان
مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه
اى بسايطه على شكل طبيعى او قسرى
او يكون بعضها على شكل طبيعى وبعضها
على شكل قسرى لا سبيل الى الاول والا لكان
كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى

للبسيط

للبسيط هو الشكل الكرى قالوا لان الطبيعة
فى الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد
فى القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل
شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة
فان المضلع من الاشكال يكون جانب
منه خطا واخر سطحا واخر نقطة ولو كان
كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل
من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء
ولا سبيل الى الثانى والثالث لانه
لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون
طالبا للشكل الطبيعى فيكون قابلا للحركة
المستقيمة فان تغير الشكل لا يخ عن حركة

ابينة هف لا يخفى عليك ان الثابت
فيما استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة
المستقيمة والمفيد ههنا استحالة ان يكون
اجزاوه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاوه
قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها
متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم
الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة
عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث
اما اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك
على دايرة مركزها مركز العالم فهو لم تحرك
الى احدى جهتي الفوق والتحت فلم يلزم
تحددها قبل المحدد انما يحددهما دون
والمحدد دم

سايرة

ساير الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو
تقدم جهات حركاتها على حركاتها لا عليها
فصل في ان الفلك قابل للحركة المستقيمة
المستديرة اي الوضعية لان كل جزء من اجزائه
المفروضة فيه هذا مبني على ان الفلك
متصل واحد لا جزء فيه بالفعل لا يحتص
بما تقتضي حصول وضع معين ومحاذاة
معينة لتساوي الاجزاء في الطبيعي
اورد عليه ان البساطة التي يستدل بها على
ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة
على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الا
فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب فهو مح

اي طبيعة

بالضرورة الى بعضها دون بعض فلزم ترجيح
بلا مرجح وايضا ان تحرك البسيط على
الاستدارة فلا بد هناك من قطبين معينين
ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة
جدا فى الصغر والكبر يرسمها النقطة
المفروضه فيما بينهما بحركات مختلفة
اختلافا عظيما بالسرعة والبطؤ مع
استواء جميع النقطة المفروضة فى ذلك
البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون
ورسم الدايرة الصغيرة والكبيرة بالحركة
البطيئة او السريعة فانه ترجيح بلا مرجح
قد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب

ان يكون لامر عايدا الى محركه وان لم نعلم
بعينه ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت
تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة
الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى
كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول
عن وضعه ويصل الى وضع جزء اخر وما
ذلك الا بالحركة ولما امتنعت
المستقيمة تعينت المستديرة وقد يقال
ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة
لطبايع الاجزاء يستلزم جواز زواله
عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة
عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها

ا[illegible] الاستداره

مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء
كانت تلك الحركة طبيعيه اوقسرية
واجيب بانا اذا فرضنا سكون الغير وجوب
ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل
جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين
امكان حركته قطعا ونقول ايض يجب
ان يكون فيه مبداء ميل مستديرة
يتحرك به والالما كان قابل للحركة المستديرة
لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان
الشرطيه انه لو لم يكن في طبعه المناسب
انه يقول لو لم يكن طبعه مبداء ميل
مستدير اقول في كلامه اضطراب لانه

لوكان

لوكان الطبع بمعنى الطباع وتناول
ما له شعور وارادة فلا يلايم
قوله فيما بعد والا لكان الشي مع العايق
الطبيعي كهو لامعه واذا كان بمعنى الطبيعه
فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من خارج
اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في طبعه
مبداء ميل مستدير ميلا من خارج هو
تساوي الجسم القليل الميل والذي
لا ميل طبيعيا فيه في السرعة كما ستقف
عليه ولاستحالته في ذلك وايض لم
يصح قوله فلا يكون فيه مبدأ مستدير مبدأ
اصلا وهو ظ والاصلا ان يحمل نسبت الطبع

على الطباع العايق لطبيعي على المتاولى
لما له شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق
على اسبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح
به بعض المحققين فيمتنع ان تحرك على
الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة
وفيه بحث اذ لو اريد به ان الحركة المستديره
ممكن ذاتى له فهذا لا ينافى امتناع حركته
على الاستدارة بواسطة عدم علتها
وهى الميل المستدير وان اريد به ان للفلك
استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل
ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع
الشرايط وعدم جميع الموانع فذا لك

غير

غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار
فى كل من البسايط العنصرية اذ لا شبهة
فى امكان حركته المستديرة كيف لا وقد ذهبوا
الى ان كرة النار متحركة بمشايعة الفلك
فيجب ان يكون فيه مبداء ميل المستدير
تحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفى
فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجرى
فى العناصر بان يقال التحريك القسرى للفلك
ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبداء
ميل طباعى وانما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه
مبداء ميل مستدير لما قبل الميل المستدير
من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك

ولما امتنع فى الفلك الميل المستقيم
كان ذلك المبداء مبداء ميل
مستدير منه

مسافة فی زمان او لا یتصور وقوع الحرکة
فی الآن ویکون ذلک الزمان اقصر من زمان
حرکة ذی میل طبیعی یکون ذلک المیل
معاوقا للمیل القسری لمخالفته ایاه فی الجهة
وتحرک بمثل تلک القوة القسریة فی عین
تلک المسافة والا لکان الشیء ای الحرکة
مع العایق وهو المیل الطبیعی کهو لا معه
هف قیل لا یلزم من فرض عدم المیل
العایق فیه عدم جمیع العوایق فیمکن
ان یکون خالیا عن المیل ومقارنا لعایق
اخر بقاوم ذلک العایق المیل الذی
فی ذی المیل فلا یلزم ان یکون زمان عدیم

الميل

المیل اقصر من زمان ذی المیل واجیب
بانا نفرض مثل ذلک العایق مع ذی المیل
ایضا فذلک الزمان الاقصر الذی هو زمان
عدیم المعاوق له نسبة لا محالة الی الزمان
الاطول ولیکن نصفه کان یکون زمان
عدیم المیل ساعة وزمان ذی المیل
ساعتین فاذا فرضنا ذا میل اخر میله
اضعف من المیل الاول بحیث یکون نسبته
الی المیل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر
الی الزمان الاطول فیکون نصفه
فیتحرک ذو المیل الثانی بتلک القوة القسریة
فی مثل زمان عدیم المیل مثل مسافته

اى مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد
سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية
المعاوقة التى فى الجسم وينقص سرعتها
بقدر ازديار القوة المذكورة لانه لا ان ينقص
شئ من القوة المعاوقة التى فى الجسم
ولا يزداد السرعة او زاد شئ منها
ولا ينقص السرعة لم يكن القوة الميلية
مانعة من الحركة هف فلما كان الميل الثانى
نصف الميل الاول كان سرعة ذى الميل
الثانى ضعف سرعة ذى الميل الاول
فيتحرك ذو الميل الثانى فى نصف
زمان ذى الميل الاول وذلك النصف

مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل
الاول وهى مثل مسافة عديم الميل فظهر
ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه
متساويان فى السرعة والبطوء وهو مح
وقد تقرر الكلام بعد فرض الاجسام
الثلثة المذكورة بوجه اخر بان يق
فيقطع ذو الميل الثانى مثل مسافة
عديم الميل فى زمان عديم الميل
لان السرعة يزداد بانتقاص الميل المعاوق
وازدياده فكلما كان الميل المعاوق
اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة
وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة

اطول لانتقاص السرعة فتفاوت
الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل
المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف
الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل
الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول
وهذا ساعتان فذلك ساعة كزمان
حركة عديم الميل قال ابو البركات
وجود الحركة من حيث هي لا يتصور الا
في زمان فذلك الزمان الذي يقتضيه
ماهيتها يكون بحسب المعاوق فيجب
ان تشترك الاجسام الثلثة في ساعة
واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة

بازاء عديم
يكون مخصوصا في جميع الحركات

عديم

الميل ويكون ساعة في ذي الميل الاول بازاء
ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف
ميل ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة
بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا
واجيب عنه بان الزمان متصل واحد ولا
انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض
الى اجزاء هي ازمنة انقساما لا يقف عند
حد وكذلك الحركة متصلة بانطباقها
على المسافة والزمان ولا ينقسم الا
الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة
لا ينقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد
منها مسافة فزمان اية حركة فرضت

اذا جزء على وجه اريد كان كل جزء
منه زمانا وكان ظرفا بجزء من اجزاء
تلك الحركة وذلك الجزء ايض حركة واقعة
فى جزء من اجزاء المسافة وهو فى نفسه
ايض مسافة فماهية تلك الحركة من حيث
هى صالحة لان تقع فى اى جزء كان من الاجزاء
المفروضة للزمان فى المسافة فلا يقتضى
الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا
من المسافة بل يقتضى مطلقها ويمكن
ان يقال البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة
التى لا يوجد فى مسافة مخصوصة
يقتضى قدرا معينا من الزمان باعتبار

القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة
المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان
تزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان
بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار
الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام
الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة ما علمنا
ها لفرض تساوى الاجسام فيها وما زاد
عليه يكون المعاوق وقال الامام لاستحالة بازاء
فى كون الجسم القليل الميل والذى لا ميل
فيه متساويين فى السرعة الا اذا كان الميل
القليل عائقا ولم يجوز ان يكون بالغا فى
الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معا

كما ان قطرات الما اذا تطالت وتكثرت
اثرت فى نقر الحجر ولا تاثير اصلا لقطرة واحدة
فيه وهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك
الجسم الذى لا ميل فيه او من فرض الميل الذى
نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل
الى زمان ذى الميل الاول وانما لم يتعرض
الجميع لحركة الاخرين بالقسر الى الخلاف جهة
ميلهما ولا لاجتماع الامور المذكورة
اذ الاول مشاهد لا يتاتى انكاره واستحالة
الثانى مبنية على التنافى بين الامور المجتمعة
وهو منتف هاهنا اذ لكن فرض
الميل على النسبة المذكورة ممكن بان

نسبة مراتب الميل بحسب الشدة والضعف
وان كانت غير متناهية لكنها عددية
ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد بين
اقليدس على انه يجوز ان يكون للمقدار
نسبة الى مقدار اخر لا يوجد تلك النسبة
بين النسب العددية فهذا المحال انما يلزم
من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه
اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول
ايضا ان الفلك يجوز لا يكون فى طبعه مبدا
ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة
الفلكية الواحدة تقتضى الاثرين
المتنافيين هف فيه نظر لانا لا نسلم

المنافات بين الميل المستقيم والمستديرين
لاجتماعهما فى الكرة المدحرجة وقيل
من ان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم
الى جهة والمستدير يقتضى الصرف عنها
ثم اذا المستدير لا يقتضى التوجه لانه يقتضى
الصرف ولئن سلم المنافات فيجوز ان
يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين
باعتبارين متقابلين وفى ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان
بالاشتراك على معنيين على حدوث
صورة نوعية وزوال اخرى وعلى
الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود

والمراد ههنا هو الاول لا الاخر والا لينا
اى فى افتراق الاجزاء وافتراقها اما انه لا يقبل
الكون والفساد فلانه محدد الجهات
ولا شيء من المحدد للجهات بقابل للكون
والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها
واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد
فللصورة الحادثة مع المادة حيز طبيعى وللصورة
الفاسدة حيز اخر طبيعى لما بينا ان كل جسم
فله حيز طبيعى هذا لا يدل على ان يكون الحيز
الطبيعى للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعى
للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز
الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان

قابل

وهو ممنوع م

بالنوع لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان
يشترك [في] لازم واحد وكما هذا شان اى
ما يكون لصورة الحادثة حيز طبيعى
لصورة الفاسدة حيز اخر طبيعى فهو
قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة
اما ان يحصل فى حيز طبيعى او فى حيز غريب
فان حصلت فى حيز غريب يقتضى ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعى وان حصلت فى حيز طبيعى
فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد
حاصلة فى حيز غريب فكانت يقتضى
ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى ههنا
بحث اذ المحدد لا حيز له بمعنى المكان

ولاحمله

تصلح

ولا حمله ههنا على المعنى الاعم منه وامّا انه
لا يقبل الخرق والالتيام فلان ذلك
ابضا يتبادر ان [منه] حصول الكون والفساد
بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل انهما يستلزمان [زمان]
لهما لتحصيل انما يحصل بالحركة المستقيمة
لاجزاء الفلك وقد مر ان المراد بها هى
الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما [بالكلفة]
بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام
من افتراق الاجزاء واقترانها المستلزمين [عين]
للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
والخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة
منها او المستديرة وهما محال لان اما الاولى

فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة واما الثانى فلان الخرق والالتيام لا
بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء
على الاستدارة فى جهة ويتحرك البعض
الاخر فى جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن
لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة
على الفلك لانها لو وجدت لكانت
اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل مح
اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة
واحدة لا يقتضى الا شيئا واحدا غير مختلف
واما القسرية فلما تقرر عندهم من انه لا قاسر
هناك واما الارادية فلان الفلك

لبساطته عادم للالات الجسمانية المختلفة
التى بواسطتها يصدر تلك الافاعيل
المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة
فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة
دائما لان الحركة الحافظة للزمان اى التى
كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون
مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة
المستقيمة فى عرفهم هى الحركة الاينية مطلقا
والمستديرة هى الوضعية ولا شك ان
الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون
الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية
والملايم لكلامه فيما بعد ان يحمل الحركة

المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم
ويصير مجال المنافي الحصر او سع
لا جايز ان يكون مستقيمة لانها اما ان
يذهب الى غير النهاية او يرجع لا سبيل
الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه
وهو المسافة لا الحركة اذ الحركة الموجودة
ليست بعيدا والحركة التي هي بعد ليست
موجودة ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت
لكانت تنتهي الى الطرف قبل الرجوع
فيكون منقضيا بالسكون لان بين
كل حركتين سكونا لان الميل الموصل
الى ذلك الطرف موجود حال الوصو

لانه يفعل الايصال حال الوصول فلو لم
يكن موجودا حال الوصول استحال ان يفعل
الوصول قيل عليه لا نسلم ان الميل فاعل
الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول
بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاوه
مع المعلول وكل ما كان الميل الموصل موجودا
لم يحدث فيه ميل يقتضي غير موصل عنه يعني
الا وصول لاستحالة اجتماع المثلين
الذاتيين المتنافيين في الجهة او رد عليه
الامام بانا لا نسلم الاستحالة المذكورة
اقول كلامهم مبني على ان الميل مبدا المدافعة
ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة

فانه قد يطلق عليها ايض ولا شبهة

فى تلك الاستحالة قال الشيخ لاتصغ الى

قول من يقول ان الميل مجتمعان فكيف يمكن

ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة الى جهة

وفيه بالفعل التنحى عنها ولا تظن ان الحجر

المرمى الى اسفل بل بالنسبة فيه مبدا ميل من شانه فوق فيه ميل الى

ان يحدث ذلك الميل اذا زال العايق

فالحال الذى فيه ميل الوصول غير

الحال الذى فيه ميل اللاوصول وكل

واحد من الميلين بصفتى الايصال وازالة

الوصول انى اى حادث فى ان لا ان

الوصول وكونه غير موصل انى لا ان

و المفروضة في المسافة المتصلة التي يقطعها
حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس
في الشفا بان المفارقة و المباينة هي حركة
الرجوع فهناك انآن ان يقع فيه ابتداء الرجوع و
المباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق
مباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان عنوا
بان المباينة طرف زمان نختار ان ذلك الآن
هو بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا
بين زمان الحركتين وان عنوا به انا يصدق فيه
على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن
الوصول وان بين الانين زمانا الا انه ليس زمان
السكون بل زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع

فان طرف الحركة يجوز ان يكون مقطعاً ليس فيه حركة اصلا صح

فان كل آن يفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون
بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه
اه م الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب للحركة
اقول قد ظهر مما ذكر ان العدول عن الحجة المشهورة
مع الزمان ان لا وصول آني كما فعله المص بعيد جدا
فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة
فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم
انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة
يحتمل الدوام الا حركة الفلك فاذن الفلك اي احد
من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم يتحرك
على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث
لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة

وحكم بان اجتماعهما في آن واحد
مح اذ يستحيل ان يجتمع في جسم الايصال
الى حد والتنحي عنه فوجب ان يكون
كل منهما في آن مغاير لآن آخر فبينهما
زمان السكون كما مر م

دائمة واذ لا حركة مستديرة م

على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا
بها ههنا هداية يندفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء
على انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا
لو وجب ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق
وتلاقى في الجو جبلا ساقطا بحيث يماس سطحها
سطحه ويرجع لا محالة فيجب توسط سكون بين
حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون
الجبل في الجو واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم
ان الجبل لا يقف في الجو بمصادمة الحبة فاجاب
بان الحبة المرمية الى الفوق عند نزول الجبل
تنتهي حركتها الى سكون لانقطاع الحركة الصاعدة
في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا توجد

الآن في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل
لان سكونهما آني ولا يستمر زمانا فانهما وان حصل
فيهما الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون
ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان في ان الملاقات [ت]
لعدم منافيهما لذاتية احدهما وهو الميل الصاعد [عد]
وعرضية الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيهما [من جهة]
الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع هابطا [بطا]
وهو ميله الذاتي الطبيعي و يحس منه من وضع يده عليها
في تلك الحالة عليه ميلا صاعدا هو ميله العرضي [ضي]
الحاصل من جهة الرافع وحركة الجبل زمانية وليس
بينهما اى بين هذه الحركة التي توجد في زمان
وسكون الذي يوجد في آن هو مبدأ ذلك

الزمان

الزمان وينصرم بعده مخالفة هذا هذه خلاصة
ما ذكر بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث
اذ المراد بميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك
بل عما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية
وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحبة ليس
من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد [عد]
للحجر المرفوع بين وقد يجاب ايضا بان الحبة لا تماس [س]
الجبل بل اذا وصلت رجعت اليهما وقفت ثم رجعت
قبل الوصول الى الجبل فذلك من تلاقيهما مع فرض الذي ذكر م
ويجوز استلزامه للمحال الذي هو وقوف
الجبل في الجو وبان وقوف الجبل غير مستحيلة
بل مستبعد لكون الضرورات الطبيعي يقتضي

امور ایستبعدوها العقل کما فی الخلاء

فی ان الفلك یتحرك بالاراده

لان حرکته الذاتیة لو لم یکن ارادیة لکانت
اما طبیعیة او قسریة لا جایز ان یکون طبیعیة لان
الطبیعیة هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة
وذلك ای کل من الهرب والطلب فی الحرکة
المستدیرة مح اما انه لا یمکن ان یکون هربا فلان
کل نقطة المناسب ان تقول لکل وضع یتحرك
عنها الجسم بحرکة المستدیرة فحرکه عنها
توجه الیها والهرب عن الشیء بالطبع استحالة
ان یکون توجها الیه فان قلت لو کان ترك کل
وضع فی الحرکة المستدیرة عین التوجه الی ذلك

الوضع

الوضع لاستحال کون حرکة الفلك ارادیة ایضا
والا لکان ذلك الوضع مرادا وغیر مراد قلت (فی حالة واحدة م)
نجوز ذلك من جهتین فان مبدا الحرکة اذا کان له
شعور جاز ان یختلف اغراضه بخلاف ما اذا کان
عدیم الشعور اذ لا هناك اختلاف الجهات (یتصور م)
والاغراض وههنا بحث لانا لا نسلم ان ترك الوضع
هو التوجه الی ذلك الوضع بل الی مثله ضرورة
انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم
واما انها لیست طالبة بل طلب الحالة ملائمة
فلان کل وضع یتحرك الیه الجسم بحرکته المستدیرة
فحرکته الیه هرب عنه والتوجه الی الشیء بالطبع
استحال ان یکون هربا عنه ولان الطبع اذا وصلت

الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنه قيل انما يلزم
ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امراً اورا الحركة
يتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس
الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها
بل لغيرها فانها لذاتها تقتضي التادي الى الغير فيكون
المط ذلك الغير ويمكن ان يق لا يلزم السكون الا اذا لم
يستعد الفلك بواسطة وصول الحالة المطلوبة
لارتياد حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهايه
حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة
اخرى تطلبها فلذا يتحرك دايما والمستديرة
الفلكية ليست كذلك ولا جاز ان يكون قسرية
لان القسر على خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث

لا طبع لا قسر فيه بحث اذ لا يلزم من كون عدم
كون الحركة المستديرة طبيعية ان لا يكون له ميل
طباعي مخالف لهذه الحركة
في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة
لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال اي دورات
غير متناهية بحسب العدة ولا شيء من القوة
الجسمانية المتشابهة الحالة في الجسم البسيط
المنقسمة بانقسامه كذلك فالمحرك للفلك
ليست قوة جسمانيه وانما قلنا ان القوة
الجسمانية المذكورة لا تقوى على حركات غير
متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهي
قابلة بتجزي الجسم للتجزي الى اجزاء كل منها قوة
فان الجزء اي كل جزء منها بالنسبة الى م

تجزي وكل قوة قابلة للجزء

الى اجزاء الجسم تقوى على نسبة الى اثر كل القوة بالنسبة
الى كل الجسم كنسبة اجزاء الجسم الى كله وبالجملة
يقوى على مجموع تلك الاشياء والا لكانت الجزء اى جزء
القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا للكل اى كل
القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه فى التأثير هف
اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين
صغرا وكبرا فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر
فلا تفاوت هناك الا لمحل التفاوت فى الحركتين في المحرك كبير فيجب
على نسبة تفاوتهما ومتى كان كذلك فالمجموع اى القوة
كلها لا تقوى على غير المتناهى لان الجزء منها
اما ان يقوى على جملة متناهية من مبداء معين
او على جملة غير متناهية والثانى بط اى المجموع يقوى

الا باعتبار قوتين حالتين فيهما فاذا قطع النظر من القوتين كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة م

من ذلك المبدأ على ما هو زائد منه فيلزم الزيادة على
غير المتناهى المتسق النظام هف قيل لعله انما
قيد غير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة على
غير المتناهى اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة
كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين
مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف
المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير النهاية
وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهى متسق النظام
ان يكون امتدادا واحدا متصلا فى نفسه ولا يلزم
من اتصال الزمان فى نفسه اتصال الشهور والسنين
لانهما لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض
للاجزاء المفروضة للزمان ولا يتضح الاتصال

والانساق وما قيل من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه
وهو ان الانساق لا يوجد في اجزاء الحركة
اقول يمكن دفعه بان المط موقوف على انساق
الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم انساقها
باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة
وقد يتوهم يمكن ان يكون المراد بالانساق انتظام عدم
الانقطاع ويعني بالزيادة على غير المتناهي العديم
الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه و
ذلك لازم فيما نحن فيه الغرض وقوع الحركتين
من مبداء واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة
على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة
بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية

مبتداء

مبتدائين من مبدأين مختلفين احدهما في يوم
والاخرى في يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده و
الدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة
في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا
ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الانساق
بمعنى الانتصال وان كان واجب الذكر ايضا
لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره
لظهوره في الحركة اقول زيادة غير متناه على غير
متناه انما تستحيل اذا كان امتدادين مبداهما
واحد فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور
والسنين او لم يكن مبداهما واحدا كما اذا اعتبر
خط غير متناه مبداؤه وسط خط كذلك فلا استحالة

المذكورة ولا يبعد ان يكون

قوله المتسق النظام

فى الزيادة اشارة الى هذين القيدين وقد يقال لانه
ان التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدأ المفروض
حتى يلزم منه الحكم لم لا يجوز ان يقع التفاوت فى خلال الحركتين
لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطء فعلم ان الجزء اذا
يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله والمجموع
لا يقوى على غير المتناهى لان انضمام المتناهى
الى المتناهى مراتب متناهية لا يوجب اللاتناهى وانما
كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسم
الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل
ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق
تحقيقه على وجه لا ينافى ما ذكرناه فثبت ان كلما
يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه

المتناهى

فى ان المحرك القريب اى بلا
واسطة محرك آخر للفلك قوة جسمانية نسبتها
الى الفلك كنسبة الخيال الينا فى ان كلا منهما
محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص
بالدماغ وهى سارية فى جرم الفلك لبساطته وعدم
رجحان بعض اجزائه على بعض فى المحلية وتسمى نفسا
منطبعة واعلم انهم اختلفوا فى محركات الافلاك
الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى
ان كل كوكب منها يتنزل مع فلكه بمنزلة حيوان واحد
ذى نفس واحدة تتعلق بالكوكب ولا تتعلقها بافلاكها
بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان
بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه

هذا م

فالقوة المحركة منبعثة عن الكواكب التي هي كالقلب في افلاكها

التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى ان يكون النفوس الفلكية تسعا

كما للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات وافلا

وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك

المذكورة في نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب فدا ثبتوا

للكواكب بعض حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس

المحركة على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا

لان التحريكات الاختيارية يعني الارادية الجزئية لا تقع

الا عن ارادة تابعة في الاغلب لشوق الى طلب امر ملايم

ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل

على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان مريد التناول

ما لا يشتهيه كما في الدواء البشيع ومنه يعلم ان الفعل

٩٩

او النفر من غير توسط شوق هناك

الاختياري قد يترتب على تصور النفع وغير مريد

لتناول ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حياء او حمية

ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك الامر

الملايم او المنافر من حيث انه ملايم او منافر تصورا

مطابقا او غير مطابق وح اما ان يقع عن تصور كلي

او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته

الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات

الجزئية دون بعض والا لزم ترجيح بلا مرجح فمبدأ

التحريكات الجزئية الارادية له تصورات جزئية قيل

لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور

الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمتنع

من وقوع الشركة يتوقف على وجوده لانا قبل حدوث

في نفسه

السواد المعين مثلا لا تصور الا سوادا معينا في هذا الزمان

في هذا الموقت

المحل على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت

الوف لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث

الشخصية المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل

الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل

هذا التصور كان دورا واجيب عنه بان ادراك

الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في الخيال

لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو

الذي يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف

على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدا

لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال

ايضا مبدا لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور

ولا يلزم

وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني هذا لا يصح

على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية

وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم في النفس لان الصورة

في النفس

الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون

الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف المتصور بين

بينهما بالحقيقة او الاختلاف الماخوذ عنه

الصورتان بالصغر والكبر او الاختلاف فيهما

في المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون

لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض

واجيب بان المفروض تساويهما فيها واقول تساويهما

في الاعراض باشخاصها ممتنع ومجرد التساوي في مهياتها في

الاعراض لا يسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون

ن

الاختلاف لتشخصاتها لا سبيل الى الاول لان الكلام فى
الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثانى لان
الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون
ماخوذة من خارج فتعين القسم الثالث فيكون
الصورة الكبيرة منهما مرتسمة فى المحل من المدرك غير
ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة فى الوضع الصورة
وما هذا شانه فهو جسمانى قيل قد ثبت بالبرهان ان
القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير
المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية
فكيف صدرت عنها هذه الحركات الغير
المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه
بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة

بواسط

بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة فى اجرامها والبرهان
انما قام على ان القوة الجسمانية المنطبعة لا يكون واسطة فى لا يكون متواترة اثنا [illegible] متناهية
صدور تلك الاثار وردّ بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية
مدة غير متناهية وكونها واسطة فى صدور آثار لا يتناهى
جاز ايضا كونها مبادى لتلك الاثار المباشرة لانهام
التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان
تباشرها وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير
المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان
الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية
من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة ولا ينافى صدور
التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير

المتناهين طارية عليهما من غيرها فتامل الفن الثالث

فى العنصريات وهو مشتمل على ستة

فصول **فصل** فى البسايط العنصرية

وهى اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين

اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والعنصر هو

الاصل فى اللغة العربية كالاسطقس فى

اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها يتركب منها

المركبات يسمى اسطقسات ومن حيث ينحل اليها

المركبات يسمى عناصر ومن حيث يحصل بها عالم الكون

والفساد يسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل منها الى

الاخر يسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها

مخالف للاخر بصورته الطبيعية اى النوعية والا لاشتغل

والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء

كل واحد منها بالطبع حيز الاخر المناسب ترك كل اذ

لا اولية من توافق الكل عند عدم تخالف الكل والتالى

باطل اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن غيره فالمقدم

مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد والصور

المحتملة للانقلاب اثنا عشر حاصلة من مقايسة

كل من الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها بلا واسطة

فيها وهى انقلاب احد العنصرين المتجاورين الى الاخر

يعنى انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس

والهواء نارا وبالعكس وهى التى تعرض المصلبانها واما

اما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة

واحدة يعنى انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء

نارا وبالعكس وبعضها لا يحصل الا بواسطتين

يعني انقلاب الارض نارا او بالعكس هذا ما اشتهر بينهم قال
الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة
وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة
فلو صح ما ذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية
صلبة بلا واسطة وايضا صرحوا بان النار القوية تحيل
الاجزاء الارضية نارا الا ان الماء الصافي تنقلب في زمان
قليل حجرا او يقرب منه في الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيها
اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء او النضوب
وقد ذلك معاين في سيمكوة وهي قرية من بلدة مراغة
من بلاد آذربايجان وماء آخر ينقلب حجرا من مواد الحجر
ما يعمل الاكسيرية وذلك بتصييره ملحا اما بالاحراق او
بالسحق مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء

وقد يقول ان ارباب الاكسير يحلون مياها حادة ويحلون فيها
اجسادا صلبة حجرية حتى يصير مياها جارية وكذا
الهواء ينقلب ماء كما يرى في قلل الجبال فانه تغلظ الهواء
لشدة البرد ويصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان يسبق
اليها سحاب من مواضع اخر وينعقد من بخار منصاعد
والشيخ الطبرستاني قد حكى انه شاهد ذلك في
الجبال الطبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد
اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا والماء ينقلب
هواء بالحر كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة
في الشمس وعند غليان القدر وكذلك الهواء
ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدت المنافذ
التي يدخل فيها الهواء الجديد وألح في النفخ والنار

ارض ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح فان ما ينفصل
عن شعلته لو بقيت لرئيت واحرقت سقف الخيمة
فاذا انقلب هواء وايضا النار الكائنة في كور الحدادين
يطفى ويصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية
زايدة على الصور الطبيعية وذلك لانها يستحيل
في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور
الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصورة
الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره
غير ظاهر في جميع الكيفيات لساير العناصر والبسايط
سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل المزاج الكلام
الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا اذا تصغرت
واجتمعت وتماست في المركب وتفعل بعضها

في بعض

في بعض بقواها اي كيفياتها المتضادة قيل المراد بتضاد
الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد
الحقيقي المصطلح الذي يكون بين شيئين في غاية
الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثاني
كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت
بناء لتشابههما لان مزاج الزيبق ليس في غاية
البعد عن مزاج الكبريت ورد ذلك بانه لا
حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان
المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها
رطب وبعضها يابس وكما ان بين السواد والبياض
على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منهما

سورة كيفية اخر الظان مذهبه ما ذهب اليه
بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية
والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان
الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة والبرودة يكسر سورة
الحرارة وانكسار سورة البرودة لا يجب ان يكون
بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان
الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد تكسر
سورة برودتها وكذلك انكسار صورة الحرارة لا
يلزم ان يكون بسورة البرد بل قد يحصل بنفس
البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء
الشديد الحرارة تكسر سورة حرارتها فيحصل
كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات المتضادة

بحيث تستحر بالقياس الى البرودة وتستبرد بالقياس
الى الحرارة وكذلك في الحال في الرطوبة واليبوسة متشابها في اجزائه
يعني يكون الحاصل في تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب
مماثلا للحاصل في جزء آخر اي متساوية في الحقيقة النوعية
من غير تفاوت الا بالمحل وهي المزاج **فصل**
في كائنات الجو اي ما يحدث من العناصر بلا امتزاج
ان اكثرها الحدث اي ما بين السماء والارض اما السحاب
والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف
اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار
مائية تلطفت بالحرارة ولا تمايز بينهما في الحس لغاية
الصغر لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد
كيفية البرد من الماء قيل هذه المقدمة ليست تعليلا

لما قبلها بل هي مقدمة تعيدنا في اثناء البحث حيث ق
فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه
الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة ههنا
بان يقول قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج
مع النار وهي التي يتلاشى فيها الادخنة المرتفعة
من السفل ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك
وما يشبههما الثانية الهواء الغالب وهي التي يحدث فيه
الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة المائية
ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه
الارض ويسمى طبقة زمهريرية وهي منشاء السحاب
والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء
اللطيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الكثيف

الاوليان منها مجاورتان للنار والاخيرتان للماء فحاصل
كلامه ان كلا من الطبقتين الاخيرتين يستفيد
كيفية البرد من مخالطة الابخرة المائية لكن الطبقة
الرابعة لا يبقى على صرافة برودتها التي اكتسبتها من مخالطة
تلك الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم
الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس تبقى
باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة
البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار
وتقاطر للتشكل الحاصل من التكاثف والانجماد فالمجتمع
هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد
قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل
اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده

فان وصل قبل اجتماعها نزل السحاب ثلجا
فان لم يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده نزل
بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة
الباردة الزمهريرية لتشغلات الموجبة للصعود لقلة
فان كان البخار كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذا
برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار وقد صعد من اسافل
بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه
مكبة موضوعة على وهدة فكان هو فوق تلك الغمامة
في الشمس وكان من تحته من اهل القرية التي كانت هناك
يمطرون وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان يرتفع بادنى
حرارة يصل اليه لكثرة حرارته وان كان قليلا فاذا
ضربه البرد اي برد الليل فان لم يجمد فهو الطل

وان انجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج
الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد
الشديد فيحصل منه الاقسام المذكورة وكذا قيل
السبب فيما سبق الاكثر واما الرعد والبرق فسببهما
ان الدخان هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية
تلطفت بالحرارة ما لا تتميز بينهما في الحس لغاية الصغر
اذا ارتفع مع البخار مختلطان وانعقدت السحاب
من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما صعد
من الدخان الى العلو لغاية حرارته او نزل الى
السفل لزواله بها تمزق السحاب في صعوده او نزوله
تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد
وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة

العفنة المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا
وينطفي بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفي
حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا
ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه وتذيب الاجسام المندمجة
فتذيب الذهب والفضة في الصرة ولا تحرقها الا ما
من الذوب وربما كان غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه
وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا فقد تكون سبب
السحاب اذا ثقل لكثرة البرد لم يندفع الى سفل فصار
للسخنة بالحركة وتحلل الاجزاء في اثنائها هواء متحركا
اى ريحا وايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور
فيحصل الريح وقد يكون لاندفاع يعرض بسبب
تراكم السحب في تزاحمها او الاختلاف فيها في القوام

فيندفع

فيندفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب من جانب
الجهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة
اى ازدياد مقداره بدون انضمام جسم اخر اليه
واندفاعه عن جهة الى اخرى فيندفع ما يجاوره و
ذلك المجاور ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء
وتضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فيقف
وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء اذا صغر حجمه
فيتحرك الهواء المجاور لضرورة امتناع الخلاء وقد يكون
بسبب الدخان المتصعد الى الطبقة الزمهريرية و
نزوله ومن الرياح ما يكون سموما اى متكيفا
بكيفية سمية محرقا وقد يرى فيه حمرة شعل النيران
لاحتراقه بالاشعة في نفسه وقيل باختلاط بقية

مادة الشهب المعروفة بالارض الحارة وقد يحدث
رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح
الاجزاء الارضية فينضغط تلك الاجزاء بينهما
كانها تلتوي على نفسها وهي الاعصار واما قوس
قزح فهي انما يحدث من ارتسام الضوء الاكبر
اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة متقلبة مقاربة
غير متصلة مستديرة واقعة على هيئة الاستدارة
وبيانه انه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء
المذكورة على وجه ينعكس شعاع البصر عن كل منها
الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف
اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة
من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك

الاجزاء انعكس شعاع البصر منها الى الشمس فيرى
في كل من تلك الاجزاء ضوء هادون شكلها لانا نعلم
بالتجربة ان الصيقل الذي تنعكس منه شعاع اذا صغر
جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك
الاجزاء على هيئة قوس مستضيئة اقل من نصف
الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينقص هذا القوس
لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة البصرية
الى الشمس من الطرفين وانما احتاج حدوثها الى
ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف
ليصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شيء اذا كان
وراءه شفاف اخر وانما قيدنا كون الشمس قريبة من الافق
فان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها

تنحل سريعا بادنى سخونة يصيبها من ارتفاع الشمس
فان قلت لو صح ذلك ليرى فى الجو احيانا شىء
غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع
الاجزاء الاستدارة قلت لما تقرر فى المناظر انه
لابد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس
فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة
لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى
على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب
اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد
ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى
فيها الاشراق فترى احمر ناصعا واما الناحية
السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى

فيها حمرة الى سواد وهو الارجوانى وما توسط
بينهما فان لونه متولد من ذينك وهو الكراثى
ورد هذا بان الكراثى لا يناسب هذين اللونين
بل هو متولد عن الصفرة والسواد وبان سبب
اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها
بالقرب والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال
من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج
فلم يكن الالوان الثلاثة متشابهة الاجزاء عند
الحس وقد الشيخ لست احصله واما الهالة
فانها انما يحدث من ارتسام ضوء النير فى اجزاء
رشية صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة
مستديرة حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر

والنير الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع البصري
من كل منها الى النير وينظر في تلك الاجزاء فيرى في
كل منها ضوء النير دون شكله لما سبق فكان مجموعها
على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة ويدل
على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء
واذا اتفق على الصفة المذكورة احديهما تحت
الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون
التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم
انه رأى سبع هالات معا اعلم ان هالة وتسمى
الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس
تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفا
انه رأى حولها تارة الهالة التامة وعلى الوان

قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ
حيز النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل فيه
النار فانقلبت الى النار وتلتهب بسرعة حتى يرى
كالمنطفي بيانه على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات
انه يشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال
فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه
الآخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاولى لكان
الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت غير مرئية
فيظن انها طفئت وليس ذلك بطفو وان كان
الدخان غليظا لا ينطفي النار اياما وشهورا بقدر
غلظته ويكون على صورة ذوابة او ذنب او رمح
او حيوان له قرون وحكي ان بعد المسيح عن زمان

كثير ظهر في السماء نار مضطرمة من ناحية القطب
الشمالي فتضيء السنة كلها وكانت الظلمة تغشى
العالم من نحو ساعات من النهار الى الليل حتى
لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبه
الهيم والرماد وان اتصل الدخان بالارض
نشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق
واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار
اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويبرد بها الى [illegible]
فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر
بحيث لا يتسعه الارض وجب انشقاق الارض
وانفجر منها العيون وقال ابو البركات في المعتبر ان سبب
العيون والقنوات وما يجري مجراها هو ما يسيل

لانا
من الثلوج ومياه الامطار نجدها تزيد بزيادتها
وتنقص بنقصانها ولا استحالة الاهوية
والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل
لها في ذلك واحتج بان باطن الارض في
الصيف اشد بردا منه في الشتاء انقض مع
ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه
التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب
المعتبر معتبر لاصحة الاثر غير مانع من
اعتبار السبب الذي ذكره المص احتجاجا
في المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون
ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز
ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا غلظ البخار

احتج
فلو كان سبب هذه استحالتها لوجب
ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار
في الصيف ازيد وفي الشتاء صح
ذكره م

بحيث لا تنفذ في مجاري الارض وكانت
الارض كثيفة عديمة المسام اجتمع طالبا
للخروج ولم يمكنه النفوذ فزلزلت الارض
زلزلة الا لغاية غلظه وكذا الريح والدخان ربما
قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت
هايل وقد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية
لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على
طبيعة الدهن

فصل في المعادن

المركب التام وهو الذي له صورة نوعية تحفظ
تركيبه اما ان يكون له نشو ونما اولا فالثاني
هو المعدني والاول اما ان يكون له حس و
حركة ارادية اولا فالثاني هو النبات والاول

هو الحيوان

وقد يقال لم ينهض دليل على ان المعدني و
النبات ليس لهما حس وحركة ارادية و
ان المعدني ليس له تغذ ونمو غايته عدم الو
جدان وانه لا يدل على العدم للاتفاق شارح
التلويحات المركب ان تحقق كونه
ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق
كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدني
وقد يتمسك بشعور النبات واختياره
في الحركة بما يشاهد من ميلانه عن سمت
استقامته في الصعود اذا كان هناك
مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج
ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة

وفى شجرة النخل والبفطين امارات شاهدة
بذلك وتميسك ايض لاعتذاء المعدنى بما
يظهر فى المرجان من هيئة النماء الابخرة
والادخنة المحتبسة فى الارض اذا كثرت
تتولد عنها اما مرة اذا لم يكن كثيرة اختلطت
على ضروب من الاختلاطات المختلفة
فى الكم والكيف فتكون منها الاجسا
المعدنى فان غلب البخار على الدخان تتولد
البشم والبلور والزيبق والرصاص وهو
اما ابيض وهو القلعى او اسود وهو الا
سرب واذا الملقا الرصاص ابد به الابيض
وغيرها من الجواهر المنسقة قيل فى عدا الزيبق

والرصاص من هذا القسم نظرا انما الرصاص
فلانه من اجسام السبعة التى يتولد من امتزاج امتزاج
الزيبق واما الضيق والكبريت فلانه شفف لا شفيف وقلانه لا شفيف فيه
فيرايض ولانه تقرر عندهم انه متولد من جسم
مائى خالطه اجزاء كبريتية فى غاية اللطافة
مخالطة شديدة بحيث لا يوجد لها سطح له
الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبر
يتية كالقطرات المرشوشة على تراب
هوائى مسحوق غاية السحق بحيث يصير هو با لا بدل
كل قطرة منها مغشا بغلاف ترابى يحفظها
وان غلب الدخان تولد الملح والزاج و
الكبريت والنوشادر ثم من اختلاط

بعض هذه اى الزيبق مع البعض اى الكبريت
تولدت الاجسام الارضية اى الاجسام
السبعة المتطرقة وهى القابلة لضرب المطرقة
بحيث لا تنكسر ولا تتفرق بل يلين ويندفع
الى عمقها فتنبسط مثل الذهب والفضة و (فينبسط)
النحاس والحديد والخارصيني والاسرب
والقلعي فصل في النبات وله قوة اى صورة
نوعية عديمة الشعور عند الاكثر فتحفظ تركيبه
في الاقطار المسماة بنمو او افعالا مختلفة بالآلات (اى غيل)
مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر
عنه افاعيل مختلفة الا بالآلات مختلفة
وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث
هو

هو واحد لا يصدر على تقدير صحته يستلزم (عنه الا واحد ثم)
ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا
بالجهات سواء كانت تلك الجهات آلات
او غيرها ويسمى نفسا نباتية وهى كمال هو ما يتم
به النوع اما في ذاته كهيئة السرير فانها
كمال للخشب السريري في حد ذاته لا يتم
السرير الا بها او في صفاته كالبياض
فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته (للجسم)
الا بها والاول كمال اول والثاني كمال ثان لجسم
طبيعي ليس المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي
بل ما يقابل الجسم الصناعي فاحترز به عن
مثل الهيئة السريرية فمنهم من رفع طبيعي

على انّ صفة لكمال الحترز عن الكمال
الصّناعى فان الكمال الاول قديكون
صناعيًّا يحصل بصنع الانسان كما فى
الشمع وقد يكون طبيعيا لا مدخل له
لصنعة فيه آلى يجوز جرّه على انه صُنعة تجسم
اى جسم مشتمل على الآلة ودفعه على انه
صفة لكمال اى كمال الغذو النمو واحترز
به من صور البسايط والمعدنيات من جهة
ما يتولد وتزيد ويغتذى فقط واحترز
به عن النفس الحيوانية والانسانية فلها
قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهى القوة
التى تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم

الذى

١٠٥

فتلصق

الذى هى فيه فتلصق تلك القوة ذلك المشا
بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية اوغيرها
ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص والقياس ان يق
منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية وهى التى
تزيد فى الجسم الذى فيه زيادة فى اقطاره طولا
وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة الصّناعية
فانها فى اقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية
فى بعض الاقطار يوجب النقصان فى بعض
آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذى فى الا
قطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان
كذلك فنقول فى الزيادات الصناعية ايضا اذا
اضاف الصّانع الى الشمع مقدارا آخر من الشمع

حصلت الزيادة فى الاقطار الى ان يبلغ كمال
النشو يخرج به مبدأ السمن والورم اذ ليس غايتهما
بلوغ الجسم الى كمال نشوه وقيل هما خارجان
بقوله على تناسب طبيعى اى نسبة تقتضيها
طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان
بقوله فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن
فلانه لا يزيد فى الطول بل فى العرض والعمق
واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق
وتورم العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث
لان المفهوم من زيادة الجسم فى اقطاره الثلثة
ان يزيد بمجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد
كل جزء من اجزاء وقد صرح بعض المحققين

بان السمن يزيد فى الطول ايضا ولها قوة مولدة
لاجل بقاء النوع وهى التى تاخذ من الجسم
الذى هى فيه جزءا ويجعله مادة ومبدأ
لمثله او لشخص من جنسه ليشمل البغل واعلم
ان ههنا ثلث قوى احدها ما يجعل الدم المستعد
للمنوية منيا فى الانثيين وثانيها ما يميز كل
جزء من المنى الحاصل والذكر والانثى فى الرحم
لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية
وبعضه مستعدا للعضلية وبعضه مستعدا
للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين
فوحدتها اعتبارية وثالثها ما يصور مواد الا
عضاء بصورها الخاصة بها ويسمى مصورة

وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور
التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان
المص ايض ذهب الى ذلك ولذلك لم يذكر
المصورة ههنا والغاذية يجذب الغذاء و
تمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم
اربع قوى جاذبة وماسكة وهاضمه ودافعه
للثقل فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنه
زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها
بانها هي التي شاهدنا قبل فلو لم يكن تلك
الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لا
متنع الحكم بانها هي التي شاهدنا قبل هذا
الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها

ولايبعد

ولايبعدان يحدا الغاذية صمة واكثر الاطباء والهام
كجاليلنوس وابى سهل المسيحى وصاحب
الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين
لم يفرقو بينهما وغاية ما قيل فى الفرقان
القوة الهاضمة لتبدا فعلها عند انتهاء
فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا
اجتذبت جاذبة عضو شيئا من الدم
وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة
نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد
بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى
فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا
للصورة الدموية وهذا الكون والفساد
انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لا حله

الدموية في الانتقاص ويأخذ لاستعداده للصورة

باخذ استعدادا للصورة العضوية في
الاشتداد ولا يزال الاول الاول ينقص و
الثاني يشتد الى ان ينتهي المادة الى حيث
يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية
فتحدث الاخرى وهي العضوية فههنا
حالتان احداهما سابقا على الاخرى فالحالة
الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثاني
هي فعل القوة الغاذية واورد عليه انه
لم لا يجوز حصول الحالتين لقوة و
احدة فانه لو اعتبر بعد مثل هذه الحالات
استعدت عن كل واحدة منها قوة
على حدة فلصارت القوى اكثر من المذكورة
فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب

الهضوم

الهضوم بعضها تغير في الكيف فقط و
بعضها تغير في الصورة النوعية ايضا
فلما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة
بقوة واحدة هي الهاضمة فليجز ان يكون
التغير الى الصورة النوعية العضوية
ايضا بتلك القوة بعينها فيكون مبطلة
للصورة الدموية ومخلصة للصورة العضوية
كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومخلصة
للصورة الدموية والنامية تقف عن الفعل
اولا حين كمال النشو ويبقى الغاذية فعل
الى ان تعجز فيعرض الموت وقيل هذا الدليل
دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان يكون
هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة

والضعف فيحصل بره من الغذاء ما يزيد
على قدر المتحلل وذلك في سن النمو اعني الى
قريب من الثلثين ثم يتطرق اليها شيء من الضعف
فيحصل منه ما يساويه وذلك في سن النمو
اعني الى قريب من الاربعين ثم يتزايد
ضعفها فلا يقوى على تحصيل ما يساوي
المتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي الذي
لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي
سن انحطاط الظاهر الذي هو ما بعده
الى اخر العمر **فصل** في الحيوان وهو
مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم
طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
الجسمانية ويتحرك بالارادة اقول فيها نحث

لانه ان اراد الآلي من جهة هذين الامرين
فقط على ما مر في النبات على تعريف فلا يصدق التعريف
على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال
النباتية ايضا وان اراد الآلي من جهتيهما مطلقا
فينتقض التعريف بالنفس الناطقة والمناسب
ان يقول من جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدرك
الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط
اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم بعضهم من
ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ
التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية
والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة
الارادية ولا يرد مثل هذا البحث على تعريف
النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر

الصورة المعدنية وهو حفظ تركيب لكنها
ليست الية من جهة فلها باعتبار ما يخصها
من الآثار قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي
اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر
فهي خمس والمراد ان المعلوم لنا الا من
الحواس الظاهرة ممكن التحقق في نفس
الامر والمتحقق فيها لكن يجوز ان يتحقق في
نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات
وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة
الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع
السمع وهو قوة في العصب المفروش في
مقعر الصماخ التي فيها هواء كالطبل فاذا وصل
الهواء المتكيف بكيفية الصوت المتموجه

خمس لا ان

اناء
والعنين بل

مخبر

الحاصل

١١٥

الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك
العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها
ولكن ما اذا كان الهواء قريبا منها وليس
المراد وصول الهواء الحامل للصوت
الى السامعة بان هواء بعينه يتموج ويتكيف ويوصله
اليها بل ما يجاوز ذلك الهواء
المتكيف به الهواء الراكد في الصماخ
فيدرك السامعة والبصر وهو قوة في
ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ
مجوفتين يتفارقان حتى يتلاقيا ويتقاطعان
تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا ثم
يتباعدان الى العينين وذلك التجويف

وادركته

بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا
وهكذا الى ان يتموج ويتكيف

عصبتين نابتتين
تتقاربان بل

الذی هو فی الملتقا اوقع فیه العوج الناخره

مجمع النور للمذاهب المشهورة للحکما فی

الابصار ثلثة الاول مذهب الریاضیین

وهو ان الابصار بخروج الشعاع من

العین علی هیئة مخروطة راسه عند

مرکز البصر وقاعدته عند سطح المبصر

ثم انهم اختلفوا فیما بینهم فذهب جماعة اختلفوا

الی ان ذلک المخروط مصمت وذهب

جماعة اخری الی انه مرکب من خطوط

شعاعیة مستقیمة اطرافها التی تلی البصر

مجتمعة عند مرکزه ثم تمتد متفرقة تمتد ٢

الی المبصر فینطبق علیه من المبصر اطراف

تلک الخطوط ادرکه البصر وما وقع

بین اطراف تلک الخطوط لم یدرکه ولذلک

یخفی علی البصر المسامات التی فی غایة الدقة

فی سطح المبصرات وذهب جماعة ثانیة سطوح سل

الی ان الخارج من العین خط واحد

مستقیم فاذا انتهی الی المبصر تحرک علی سطحه سطحه ٣

فی جهتی طوله وعرضه حرکة فی غایة السرعة

وتخیل بحرکته هیئة مخروطة الثانی مذهب

الطبیعیین وهو ان الابصار بالانطباع

وهو المختار عند ارسطو واتباعه کالشیخ

الشیخ الرئیس وغیره قالوا ان مقابلة المبصر

للباصرة توجب استعدادا تفیض للباصرة

به صورته علی الجلیدیة ولا یکفی للابصار

الانطباع فی الجلیدیة والا لرای شیء واحد

شيئين لا انطباع صورة في جليديتي العينين

بل لا بد من تادي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك

ولم يريدوا بتادي الصورة الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي

هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى

وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث طايفة من

الحكماء واهوت الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهوا

المشف الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر

ويصير بذلك الة للبصارة والشم وهو قوة

في زايدتين نابتتين من مقدم الدماغ

شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان

الهواء المتوسط بين الشامة وذي الرايحة

يتكيف بالرايحة الاقرب فالاقرب الى ان

يصل الى ما يجاور الشامة فتدركها وقال

بعضهم بتبخر وسببه وانفصال اجزاء من ذي

الرايحة يخالطه الاجزاء الهوائية فيصل الى

الشامة وقد يقال انه يفعل ذي الرايحة

في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تبخر

وانفصال والذوق وهو قوة في العصبة

المفروشة على جرم اللسان ادراكها بتوسط الرطوبة

اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم

ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان تتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة مودعة في العصب المخالط لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقد كثر من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمسة بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة عد جميعها من المدركة مع ان المدركة منها هي الحس المشترك والوهم فقط لان الباقيين على ادراك

ثم تفوض هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذايقة فالمحسوس حينئذ كيفية ذي الطعم صح

113

اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا فهي لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلثة التي في الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فهو لها كجاسيس لها ولهذا سمي حاسا مشتركا وهي غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامها اي الخط المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذا ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض فيشاهد خط واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسام في الباصرة بان يرتسم المقابل الثاني

قبل ان يزول المرتسم الاول للقوة الارتسام الاول
وسرعة تعقيب الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة
في مؤخر التجويف الاول عند الجمهور وفي المحقق في
شرح الاشارات ان الروح المصبوب في البطن المقدم
هو آلة للحس المشترك والخيال الا ان ما في مقدم
ذلك البطن بالحس المشترك اخص وما في مؤخره
بالخيال اخص تحفظ جميع صور المحسوسات وبمثلها
بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا
صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى
نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل فلو لم يكن
تلك الصورة محفوظة في زمان الذهول لامتنع
منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك
قيل هذا الملازمة ممنوع لجواز ان يكون انحفاظها

في بعض

في بعض الاشياء الغايبة عنا ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاستحضار
بها وعدمها واعترض عليه بان الغايب
الحافظ للصورة اما ان يكون جوهرا مفارقا
او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق
لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض
المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك
شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة عنها بالابصار
لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير
وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد
اقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغايب
الحافظة للصورة الجسمانية امكان ان تدرك

حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان تدرك شيئا ارتسم فى قوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال

شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة عنا بالاتصال
كالقوى الحالة فى الاجرام السما وية وهذا
غير ظاهر البطلان وفيه الذى يدل على
وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ
ولهذا يوجد احدهما دون الاخر فان يقبل ولا
يحفظ ذبلدة والقوة الواحدة لا يصدر
عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون
القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة
وهى الحس المشترك غير حافظة وهى الخيال
وفيه نظر لان الحفظ مسبوق بالقبول و
مشروط به ضرورة فقد اجتمعا فى قوة
واحدة سميتموها بالخيال على ان القبول

كالماء

سميتموها

والادراك بمعنى الانفعال دون الفعل فان اجتماع التلازم

الارتسامات والحفظ فى شىء واحد لا يقدح
فى قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
واما الوهم فهو قوة مرتبة فى الدماغ كله لكن
الاخص بها هو آخر التجويف الاوسط
من الدماغ يدرك المعانى وهو ما لا يدرك
بالحواس الظاهرة الجزئية الموجودة فى المحسوسات
كالقوة الحاكمة فى الشاة بان الذئب
مهروب عنه والولد معطوف عليه
واما الحافظة فهى قوة مرتبة فى اول التجويف
الاخير من الدماغ يحفظ ما يدركه
القوة الوهمية من المعانى الجزئية الغير المحسوسة
الموجودة فى المحسوسات وهى خزانة القوة

خدم

المقدم الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن
اي التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها
في الجزء الاول من ذلك التجويف
من شانها تركيب بعض ما في الخيال والحافظة
من الصور والمعاني مع بعض وتفصيله
عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاته
بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت
متفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات
كيف مطلقا سميت متخيلة فان قيل لا يستعملها
الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس
مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة
المتقابل كالمرايات المتقابلة فينعكس الى كل منها

ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان
تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها
بل لها تسلط على مدركات العاقلة
فينازعها ويحكم عليها بخلاف احكامها
واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما
الباعثة وتسمى شوقية فهي القوة التي اذا ارتسم
في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت اي
تلك القوة الفاعلة على التحريك اي تحريك
الباعثة الاعضاء وهي اي الاعضاء ان حملت الفاعلة
على التحريك التي يطلب به الاشياء المتخيلة
سواء كانت ضارة في نفس الامر او نافعة
طلبا لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية لان حملها

هذا تابع لكشوق الى تحصيل الملايم المسمى شهوة
وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع
به الشيء المتخيل سواء كان ضارا في نفس
الامر او مفيدا طالبا للغلبة تسمى قوة غضبية
لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر
المسمى غضبا واما الفاعلة فهي التي يعد فيها
العضلات بتقبيضها وبسطها وتشنجها وارخائها
على التحريك **فصل** في الانسان وهو
مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول لجسم
طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية
والجزئيات ويفعل الافعال الفكرية والحدسية
فلها باعتبار ما يخصها من الاثار قوة عاقلة

ليدفع

بسطها

117

تدرك بها التصورات والتصديقات اي الامور
التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة
العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة
تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية
بالفكر والروية ابا الحدس على مقتضى اراء او اعتقادات
تخصها اي تلك الافعال ويسمى تلك القوة
العقل العملي والقوة العملية وللنفس باعتبار
القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى
ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي
مستعدة لها اي التي يكون تعقلها بالانطباع
وان النفس لا تخلو عن العلم الحضوري بنفسها
وهي اي هذه المرتبة العقل الهيولاني واكثر
الاطلاق على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال

مراتب النفس باعتبار القوة العاقلة اربع

في ساير المراتب والمرتبه الثانيه ان يحصل
له المعقولات البديهيه بسبب احساس الجزئيات
والتنبيه على ما بينها من المشاركات والمباينات
فان النفس اذا احست الجزئيات كثيرة
وارتسمت صورها في آلاتها الجسمانيه ولاحظت
نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض
عليها من المبدأ صور كلية واحكام فيما بينها
وتستعد استعداد الانتقال الى النظريات
والمراد بالملكه قريبا لان ينتقل من البديهيات
الى النظريات بالفكر والحدس وهي العقل بالملكه
قيل ما حصل لها من ملكه الانتقال الى
النظريات وفيه نظر اذ ليس في هذه المرتبه الا
استعداد الانتقال والمراد بالملكه ما يقابل

١١٨

الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال
الى النظريات راسخ في هذه المرتبه او ما يقابل العدم
كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها
بناء على قربه كما سمي العقل بالفعل عقلا بالفعل
مع كونه بالقوه لان قوه قريبه من الفعل جدا والمرتبة
الثالثه ان يحصل لها المعقولات النظرية
لكن لا يطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عنده
بحيث يستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب
جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت الحاصلة
مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة الاستحضار
ويقال لذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل و
صاحب المحاكمات عندي انه لا اعتبار
للملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة

على الاستحضار ثم فيه فاذا حضرت المعقولات
وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها فهذه
المرتبة لو لم يكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب
القوة النظرية في الاربع فلا بد من الاقتصار
على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان يطالع
معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق
اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول
بانفراده ولا شبهة في وقوعها في هذه النشاءة
وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا و
الظاهر انها ح انما يكون في دار القرار و
منهم من جوز وقوعها في هذه النشاة لنفوس كاملة
لا يشغلها شأن عن شأن فانهم مع كونهم
في جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا في سلك

كافية

على الاستحضار

اعتبرها

المجردات التي تشاهد ابدانهم تشاهد معقولاتها
بشهادة ايماء واعلم ان العقل بالفعل متاخر في
الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا لان
المدرك ما لم تشاهد مرات كثيرة لا
لا يصير ملكة ومتقدم عليه في البقاء لان
المشاهد تزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار
مستمرة فليتوصل بها الى مشاهدة فمنهم من نظر
الى التأخر في الحدوث فجعله مرتبة رابعة و
منهم من نظر الى التقدم في البقاء فجعله
مرتبة ثالثة ويسمى معقولاتها عقلا مستفادا
لا يخفى على من احاط بكتب القوم ما ذكره
كان خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلق
العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة

كثيرة

ونفس تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان
في الغاية بان يكون حصول كل نظرى بالحدس
من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية واعلم
ان القوة العاقلة اريد بها النفس الناطقة
فانها كما يطلق على مبدأ تعقل النفس يطلق
على نفسها مجردة عن المادة لانها لو كانت
مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم
او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له
وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي
الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها
ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد
بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل و
لا بالقوة فلا نم قوله كل مركب فانه تركب

من البسائط وان اراد ما لا جزء له بالفعل
فلا نم لان هو الانقسام بالقوة متناف
للبسائط لان الحال في احد جزئيها غير
الحال في جزء آخر انما يتم هذا اذا كان الحلول
سريانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كانت
مركبة وكل مركب انما يتركب من البسائط
ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير
متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط هف
ونقول ايضا ان التعقل اي تعقل النفس المجردة
ليس بالآلة الجسمانية والا يعرض لها الكلال
لضعف الهلاك كما يعرض لمبادي الاحساسات
والحركات وليس كذلك لان البدن بعد
الاربعين ياخذ في النقصان مع ان القوة

العاقلة ههنا بأخذ في الكمال اي ما به تعقل
النفس هناك تشرع في الكمال واما الخرافة
الطارية في اواخر سن الشيخوخة فليس بضعف
القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير
البدن المشرف تركيبه الى الاختلال وذلك
الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد
يجوز ان يضعف البدن وكان ما يرى من
ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس
وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين
على فعل من المشايخ يقدرون عليها لا يقدر
الاقوياء وفي آخر سن الشيخوخة يستولي الضعف
على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث
لا يبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة

القوة العاقلة بضعفه م

الملازمين

على مثل الشبان م

وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان
الكهولة اوفق للقوة العاقلة من ساير الامزجة
وبذلك يقوي القوة العاقلة ونقول ايضا ان
النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان
كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون
فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل
البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها
اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها
لانها مشترك استدلوا على اشتراكها في
الماهية لشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا
لا نسلم ان ما عرفوا النفس به حد لها وان سلم
فلم لا يكون حدا للقدر المشترك بين

النفوس وهي مختلفة بالحقيقة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا حاجة الى ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما يلحق الشيء بسبب
القوابل اي العوارض المفارقة للشيء ولا يقتضى
من المبداء الفياض عليه الا لقابل ذلك
الشيء واختلاف استعداداته لان الماهية
لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض
لازما والقابل للنفس الناطقة وعوارضها
انما هو البدن فمتى لم تكن البدن
موجودة لم تكن النفوس موجودة على
التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع
الابدان نعم هذه الحجة مبنية على بطلان
التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها

قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية **القسم
الثالث** في الالهيات اي في مباحث
الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهي مرتب
على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة اما
ان يكون مقارنا لها وهو الامور العامة
اولا والثاني اما واجب او ممكن **الفن
الاول** في تقاسيم الوجود قيل المراد بها
الامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية
اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة
ما لا يختص بقسم من الاقسام الموجودات
التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل
هي ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها

وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات على
الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون
هي مع ما يقابلها شاملة لها ولما كان هذا التعريف هو
~~شاملة لها لما كان التعريف~~ شاملة لجميع
المفهومات فان الاحوال المختصة
بكل واحد من الجوهر والعرض ايضا مع
ما يقابلها يكون شاملة لجميع الموجودات
زاد بعضهم قيد آخر وهو ان يتعلق بكل
واحد من المتقابلين غرض علمي وهي منحصرة علمي
على سبعة فصول **فصل** في الكلي والجزئي
اما الكلي فليس واحد بالعدد مشتركا
بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء
الواحد بالعدد بعينه موصوفا بالاعراض

المتضادة

المتضادة في حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض
هف ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات
انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون
الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال
فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج
ومشتركة بين افرادها وهي في كل فرد منها
معروضة لتشخص معين وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض
معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين
امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده
ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود
في الخارج هو بحيث اذا نظر اليه في نفسه
مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته

غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كان الطبيعة
الانسانية موجودة في الخارج لكانت
مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة
في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور
كونها موجودة في الخارج ومشتركة بين
افراده بل هو معنى معقول في النفس مطابق
لكل واحد من جزئياته في الخارج على
معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص
من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص
بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد
متشخصا بتشخص زيد لكان عين زيد ولو وجد
متشخصا بتشخص عمرو لكان عينه وكذا الحال
بالنسبة الى جميع افراده وهذا انما يتأتى على مذهب

سايرهم

من قال ان الحاصل في النفس ماهيات الاشياء
واما من قال ان الحاصل فيها صورها واشباهها
المختلفة لها بالحقايق فالكلي عنده هو الماهيات
المعلومة بها واما الجزئي فانما يتغير بتشخصات
الزايدة على الطبيعة الكلية كالوضع وغيرها
اقول ظ الحكم غير صحيح على الاطلاق اذ الجزئي
قد يتعين بنفسه كالواجب تع وقد يتعين
بالطبيعة الكلية وح متخصص فيه وقد نقل
انا لا نعقل العوارض الخارجية فانها ان كانت
عقلية لم يتشخص شيئا خارجا ولو كان خارجية
فهي عارضة في الخارج ومن البين عند العقل
ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده المعروض
وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى

يحتاج

صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء
بكون التشخصية
موقوف على وجوده

بل الحيوان المتشخص هو المبداء الفاعل فان التشخص
ليس الا هذه الهوية لذاتها وهو الواجب
الوجود وانما يكون هذه الهوية بالغير فذلك
الغير هو الذى يجعل هذه الهوية هوية ولا
بالمتشخص الا هذه الان كل كلى فانه بنفس تصوره
غير مانع من الشركة بين كثيرين بان يكون لكل
واحد منها انه هو والتشخص من حيث مانع
من الشركة فان التشخص زايد على الطبيعة
الكلية ان فان المتشخص زيد لتحقق
التفريع ويمكن ان يتكلف فيه ويقال المراد
بالمتشخص فيما سبق التشخص باعتبار انه يجعل
النوع شخصا ويكون ح جمع المتشخص
باعتبار افراد الجزئي فصل فى الواحد

وحد الهوية ربما كان م

كان

هو هو

اقول المناسب ان يقول

التشخص شخصا كما يطلق النوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا

او باعتبار اجزاء التشخص

والكثير اما الواحد فيقع على ما لا ينقسم من حيث
من الجهة التى يقال انه واحد المناسب ان يقول
ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد
لا يكون واحدا بالشخص ولا محالة يكون
امور متكثرة لها جهة وحدة فهى اما مقومة
لتلك الامور او عارضة لها اى خارجة عنها
محمولة عليها او لا مقومة ولا عارضة والاول
قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين
بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد
وعمرو المتحدين بالناطق والانسان والثانى
قد يكون بالمحمول ان كانت جهة الوحدة محمولا
بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المحمول
عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع ان كان

وحدة